E/ESCWA/UNDP/2023/Policy brief.2

التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المحتملة لحرب غزة على البلدان العربية المجاورة

Johannes/via adobe stock

1 الآثار الفعلية في المنطقة حتى الآن

في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تقييماً أولياً للتداعيات الاقتصادية والبشرية المتوقعة آنذاك للحرب على دولة فلسطين. ويهدف موجز السياسات هذا ، الذي استفاد بشكل كبير من مدخلات مكتب تنسيق التنمية الإقليمي التابع للأمم المتحدة ومكاتب المنسقين المقيمين على المستوى الوطني، إلى استكمال التقييم بدراسة التداعيات المحتملة لحرب غزة على البلدان المجاورة لدولة فلسطين، ولا سيّما الأردن ولبنان ومصر، وذلك لقربها الجغرافي وانكشافها على المخاطر وأيضاً لتوفر البيانات عنها[1]. ومن شأن هذه التداعيات أن تفاقم مواطن الضعف التي تواجهها هذه البلدان، خاصةً وأنها لم تتعاف بعد من صدمات سابقة.

دخلت حرب غزة
شهرها الثالث في كانون الأول/ديسمبر 2023

في الضفة الغربية أيضاً تدهور في الأوضاع

أنجزت التحليلات في هذه الوثيقة بتاريخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2023.

ألف. آثار حرب غزة على حياة الأفراد

دخلت حرب غزة شهرها الثالث في كانون الأول/ديسمبر 2023. في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أسفر هجوم حماس في إسرائيل عن مقتل 1,200 شخص واحتجاز 240 رهينة[2]. وحتى 14 كانون الأول/ديسمبر 2023، بلغ مجموع القتلى في غزة 18,787 بينهم 5,153 امرأة و7,729 طفلاً[3]، و135 موظفاً في الأونروا، وأكثر من 300 عامل في مجال الصحة، و89 صحافياً[4]، ما يعني مقتل 272 شخص في المتوسط من سكان غزة يومياً منذ بداية الحرب. وكثيرون في عداد المفقودين، معظمهم من الأطفال والنساء، يفترض أنهم تحت الأنقاض[5]. كما بلغ عدد الجرحى في الفترة نفسها 50,589[6]، ما يعادل 738 شخص يومياً. وحتى 16 كانون الأول/ديسمبر 2023، ارتفع عدد النازحين داخلياً إلى 1.9 مليون شخص (حوالي 85 في المائة من السكان)، بينهم أعداد كبيرة من الأطفال غير المصحوبين بذويهم والأسر المشتتة[7]. وإذا استمرت الأعمال العدائية، من المتوقع أن يرتفع عدد النازحين أكثر إثر أوامر الإخلاء الإسرائيلية الصادرة بعد 1 كانون الأول/ديسمبر 2023 لمنطقة واسعة شرق خان يونس[8].

وتفيد التقارير عن تدمير أو تضرر ما لا يقل عن 60 في المائة من الوحدات السكنية في غزة، بالإضافة إلى 352 مرفقاً تعليمياً و20 مرفقاً للمياه والصرف الصحي[9]. ولا يزال 14 مستشفى فقط من بين 36 يعمل ولكن بشكل جزئي[10].

والمخاوف المتعلقة بالأمن الغذائي مرتفعة، لا سيّما في الشمال حيث تنعدم إمكانية الوصول إلى المياه النظيفة. ومنذ 21 تشرين الأول/أكتوبر 2023، دخل إلى غزة مجموع 4,336 شاحنة محمّلة بالمساعدات الإنسانية[11]، باستثناء الوقود، مقارنةً بمتوسط 500 شاحنة محمّلة بالسلع التجارية والإنسانية كانت تدخل يومياً قبل بدء الحرب[12]. ونتيجة لذلك، ارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات بمعدل 10 في المائة في تشرين الأول/أكتوبر 2023 وفق تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بما في ذلك المياه المعدنية بنسبة 100 في المائة، ودقيق القمح بنسبة 65 في المائة، والخضروات بنسبة 32 في المائة في الأرض الفلسطينية المحتلة[13].

وبالإضافة إلى المواد الغذائية والمياه، نقص حاد في الأدوية والإمدادات الطبية يعرض أكثر من ألف مريض لخطر الإصابة بالفشل الكلوي، ويحرم أكثر من 2,000 مريض سرطان[14] من الحصول على الرعاية الصحية الملائمة[15]. ومنذ بداية الحرب، تلد 180 امرأة يومياً في ظروف خطرة، ويتعرض حوالي 15 في المائة من المواليد الجدد لمضاعفات تتطلب رعاية أساسية أو شاملة خلال الولادة[16].

ومنذ 11 تشرين الأول/أكتوبر 2023، تشهد غزة انقطاعاً في التيار الكهربائي، بعد أن قطعت السلطات الإسرائيلية إمدادات الطاقة. فقد توقفت محطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة عن العمل بسبب نقص الوقود، ومنذ 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، سُمح بإدخال كميات قليلة من الوقود إلى غزة، لذا يجري

التقنين فيه بشدة[17]. وأدى انقطاع خدمات الاتصالات والإنترنت من 14 كانون الأول/ديسمبر 2023 إلى تقييد الحصول على المعلومات بشأن الوضع الإنساني[18].

وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 دخلت حيّز التنفيذ هدنة إنسانية قصيرة وافقت عليها إسرائيل وحماس، ثم مددت لسبعة أيام، لتستأنف بعدها الأعمال العدائية في 1 كانون الأول/ديسمبر 2023. وشملت الهدنة تبادلاً تدريجياً للرهائن والمحتجزين، وسمحت بزيادة إدخال المساعدات إلى غزة. ومع ذلك، وكما شدد الأمين العام للأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، لا يزال مستوى المساعدات غير كافٍ على الإطلاق لتلبية احتياجات السكان[19].

في الضفة الغربية أيضاً تدهور في الأوضاع. كان هذا العام الأكثر دمويةً بالنسبة للفلسطينيين في الضفة الغربية منذ بدء مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بتوثيق عدد الإصابات في عام 2005، وقد فاق عدد القتلى خلال الشهرين الماضيين نصف عدد القتلى الإجمالي الذي سُجل منذ بداية عام 2023. فمنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قتل على يد القوات الإسرائيلية أو المستوطنين 278 فلسطينياً، منهم 70 طفلاً، وأصيب 3,607 بجروح[20]. وتم تهجير ما لا يقل عن 1,950 شخصاً[21] نتيجة عنف المستوطنين، والقيود المفروضة على التنقل، وعمليات الهدم، وعوامل أخرى.

التداعيات الاقتصادية والاجتماعية وخيمة على الأرض الفلسطينية المحتلة. بعد شهرين من الحرب، قدرت الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخسائر الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة بنحو 8.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أو 1.7 مليار دولار[22]. وقد ترتفع هذه الخسائر إلى 12.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أو 2.5 مليار دولار، بحلول نهاية الشهر الثالث. وتشير تقديرات أولية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن القطاع الاقتصادي في الضفة الغربية خسر في تشرين الأول/أكتوبر حوالي 37 في المائة من إنتاجه مقارنة بالإنتاج الشهري المعتاد، ما يعادل 500 مليون دولار شهرياً، ووصلت هذه الخسارة إلى 84 في المائة في غزة أي 200 مليون دولار شهرياً، ما يؤثر سلباً على مجموع الإيرادات العامة في الأرض الفلسطينية المحتلة[23].

التداعيات الاقتصادية والاجتماعية
وخيمة على الأرض الفلسطينية المحتلة

باء. الآثار الإقليمية الفعلية

الحرب على غزة غير مسبوقة من حيث حجم الوفيات والدمار، وهي تُنذر بتداعيات إقليمية كبيرة. ولا يمكن دراسة تداعياتها الاقتصادية وآثارها غير المباشرة بمعزل عن الأثر التراكمي للصراع العربي الإسرائيلي. فقد قوّض هذا الصراع التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، و يشكل منذ عقود مصدراً رئيسياً لعدم الاستقرار والحرب في المنطقة ويؤثر على التنمية في بعض البلدان، مثل الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، التي تكبدت تكاليف مباشرة جراء الحروب، وتشريد الفلسطينيين، والاضطرابات السياسية. وتضررت بلدان أخرى بشكل كبير ولو غير مباشر من البيئة الشديدة المخاطر التي تثبط الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة النفقات العسكرية على حساب التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وانقطاع طرق التجارة والتكامل الإقليمي.

oleksandr.info/via adobe stock

منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023، تتصاعد وتيرة تبادل إطلاق النار على الحدود الجنوبية للبنان بين إسرائيل والجماعات المسلحة. وحتى 12 كانون الأول/ديسمبر 2023[24]، قتل في لبنان 99 شخص، وأصيب 463[25]، ونزح 64,053 (بينهم 52 في المائة

من النساء و37 من الأطفال)[26]. وتشير التقارير إلى أنه بحلول 5 كانون الأول/ديسمبر 2023، أغلقت 24 مدرسة رسمية تضم 4,753 تلميذاً[27]. كما ألحقت الغارات الجوية أضراراً بالبنية التحتية العامة[28] والأراضي الزراعية[29].

تؤثر حرب غزة والصراع المستمر في جنوب لبنان على الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي يعاني منها البلد. دخلت الأزمة الاقتصادية العميقة التي يواجهها لبنان عامها الخامس، وقد تفاقم الوضع بسبب الجمود السياسي، وتداعيات جائحة كوفيد-19 وانفجار مرفأ بيروت في آب/أغسطس 2020، والأزمة السورية المستمرة. وتقلص الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمدة خمس سنوات على التوالي (2018-2022). وبلغ معدل التضخم 171 في المائة في عام 2022، وارتفع العجز في الحساب الجاري إلى 20.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نفس العام[30]. وبحلول شباط/فبراير 2023، فقدت الليرة اللبنانية أكثر من 98 في المائة من قيمتها قبل الأزمة. ولا يزال القطاع المصرفي متعثراً وأنشطة القطاع الخاص آخذة في الانكماش. وقبل حرب غزة الحالية، أشارت توقعات البنك الدولي إلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لبنان بنسبة 0.5 في المائة في عام 2023، وبقاء التضخم مرتفعاً عند 165 في المائة[31]. ووفقاً لآخر البيانات الصادرة عن منظمة العمل الدولية، بلغت البطالة 29.6 في المائة في كانون الثاني/يناير 2022، وبطالة الإناث 32.7 في المائة، وبطالة الشباب 47.8 في المائة[32]. وأدت الأزمة الاقتصادية إلى انخفاض مشاركة النساء اللبنانيات والفلسطينيات في القوى العاملة، ودفعت المزيد من النساء السوريات في لبنان إلى العمل مقابل أجر منخفض وفي ظروف استغلالية[33]. كما تخلف لبنان عن سداد ديونه السيادية. وعلى الرغم من الاتفاق المبدئي مع صندوق النقد الدولي على خطة إنقاذ في نيسان/أبريل 2022، لم يستكمل هذا الاتفاق لعدم إجراء الإصلاحات اللازمة.

واستناداً إلى البيانات الرسمية المتوفرة (من عام 2011)، يعيش 27.4 في المائة من سكان لبنان تحت خط الفقر الوطني. وقد أجرت الإسكوا مؤخراً عمليات محاكاة بيّنت زيادة كبيرة في معدلات الفقر من 25 في المائة في عام 2019 إلى حوالي 74 في المائة في عام 2021، بعد أن وصلت معدلات التضخم إلى خانة المئات. ووفق تحليل أولي لبيانات من مسح الأسر المعيشية في لبنان الذي أجراه البنك الدولي للفترة 2022-2023، ثلاث من كل خمس أسر تصنف نفسها ضمن دائرة الفقر أو الفقر الشديد[34]. ولا تزال الفئات الفقيرة الأكثر تضرراً من التضخم. ويتداخل ما تواجهه المرأة من حرمان اقتصادي مع تزايد مواطن الضعف، ومعدلات الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، والعنف القائم على نوع الجنس[35].

وفي عام 2022، ساهمت الإيرادات السياحية والتحويلات المالية في دعم نمو الاستهلاك المحلي الذي أدى بشكل أساسي، إلى جانب بوادر الاستقرار في نشاط القطاع الخاص، إلى تحسن في أداء الاقتصاد مقارنةً بالعام السابق[36]. ومع ذلك، بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2023، أفاد برنامج الأغذية العالمي أن 3.1 مليون شخص في لبنان، بمن فيهم لبنانيون وسوريون، بحاجة إلى مساعدات غذائية، وأن 1.4 مليون شخص يعانون نقص حاد في الأمن الغذائي[37]. وتدابير الاستجابة الموجهة للنازحين والسكان المتضررين من الأعمال العدائية في الجنوب تموّل حالياً من خلال إعادة تخصيص التمويل الذي يقدمه الشركاء في البرامج القائمة. لذا من الضروري تقديم مساعدات إضافية لدعم المجتمعات المتضررة من دون التأثير على البرامج الجارية[38]. وحتى قبل اندلاع حرب غزة، كان لبنان يشهد توترات اجتماعية كبيرة، قد تزداد حدةً مع الاحتجاجات المتعلقة بحرب غزة وبتدهور الأوضاع الاقتصادية أيضاً. ومن المرجح أن تؤدي التداعيات الاقتصادية للصراع على بعض القطاعات، مثل السياحة والزراعة والاستثمار الأجنبي المباشر، إلى تفاقم الأوضاع غير المستقرة في لبنان.

بسبب حرب غزة، قد يواجه الأردن تحديات اجتماعية واقتصادية ودبلوماسية وأمنية بحكم قربه الجغرافي من الصراع وعلاقاته القائمة مع إسرائيل. فحالياً، إسرائيل مزود رئيسي للغاز الطبيعي إلى الأردن، بعد توقيع صفقة بقيمة 15 مليار دولار في عام 2014[39]. والبلدان كانا يبحثان مشروع اتفاقية ثلاثية في عام 2023 لتبادل المياه والطاقة، تضم أيضاً الإمارات العربية المتحدة[40]. وتشير التقارير إلى توقف هذا المشروع بعد بدء حرب غزة،[41] وإلى بدء الأردن البحث عن مصادر بديلة للطاقة في حالة انقطاع الإمدادات[42]. كما تتأثر العلاقات الدبلوماسية[43،44]، وتتصاعد التوترات الاجتماعية منذ بداية حرب غزة، ويشهد الأردن منذ بداية حرب غزة اعتصامات ومسيرات سلمية في مختلف أرجاء البلد. وتجري أيضاً حملات مقاطعة ضد عدة علامات تجارية دولية يُزعم أنها تدعم إسرائيل، أو تستثمر فيها، أو تربطها علاقات مالية مع الحكومة الإسرائيلية، ما يؤثر على عمليات البيع بالتجزئة[45]. المشاعر السائدة بشكل عام والمخاوف من تصعيد الحرب قد تؤثر على النشاط الاقتصادي ككل.

تفاقم آثار حرب غزة العديد من الضغوط الاقتصادية التي يواجهها الأردن، مثل انخفاض النمو، وارتفاع معدلات البطالة والعمل غير النظامي، ونُدرة المياه، والدعوات إلى إجراء إصلاحات في الاقتصاد والسياسة والإدارة العامة، خاصة بعد جائحة كوفيد-19 والتداعيات العالمية للحرب في أوكرانيا[46].

بسبب حرب غزة:

قد يواجه الأردن تحديات اجتماعية واقتصادية ودبلوماسية وأمنية

إسرائيل مزود رئيسي للغاز الطبيعي إلى الأردن، وقد بدأ الأخير البحث عن مصادر بديلة للطاقة المستدامة في حال انقطاع الإمدادات

توقف مشروع اتفاقية تبادل المياه والطاقة الذي كان موضع بحث في عام 2023 ويضم أيضاً الإمارات العربية المتحدة

وبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن 2.6 في المائة في الربع الثاني من عام 2023، ومعدل البطالة بين الأردنيين 22.3 في المائة، والبطالة بين الإناث 31.7 في المائة، وتجاوز معدل البطالة بين الشباب 40 في المائة[47]. وبلغت نسبة الدَّين إلى الناتج المحلي الإجمالي 88.7 في المائة في عام 2022[48]. وتأثر الاقتصاد في الأردن بالعوامل الاقتصادية العالمية، وأهمها ارتفاع أسعار الفائدة لأسباب منها ربط العملة بالدولار، وحالة عدم اليقين إزاء الأسعار العالمية للطاقة والمواد الغذائية، فانخفضت القوة الشرائية، وارتفعت تكاليف المعيشة بالنسبة إلى الأسر المعرضة للمخاطر، ما أثّر على القطاعات الاقتصادية الرئيسية.[49]

وفي حين لم يصدر معدل رسمي للفقر منذ عام 2018، من المحتمل أن تكون جائحة كوفيد-19 وأزمة الغذاء العالمية بسبب الحرب في أوكرانيا قد أثرتا سلباً على مستوى الفقر، ولا سيّما بين الأسر الأكثر فقراً وتعرضاً للمخاطر. ويتوقع أن يكون لتقليص المساعدات الإنسانية للاجئين السوريين مؤخراً عواقب وخيمة على الرفاه، فعلى الأرجح أن هذه الأسر فقيرة وتعتمد على المساعدات النقدية لدعم سبل عيشها[50]. وتشير تقديرات الإسكوا إلى أن الجائحة أدت إلى ارتفاع معدلات الفقر على الصعيد الوطني من 19.6 في المائة في عام 2019 إلى 23.2 في المائة في عام 2020 و22.2 في المائة في عام 2021[51]. واستناداً إلى تحليل بيانات الفقر باستخدام خطوط الفقر الدولية، انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا البالغ 3.65 دولار في اليوم

وخط الفقر في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا البالغ 6.85 دولار في اليوم حتى عام 2012 (العام التالي لبدء النزاع السوري)، ولكنها ارتفعت بعد ذلك من 0.4 في المائة في عام 2012 إلى 1.5 في المائة في عام 2019 في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، ومن 7.8 إلى 18 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا خلال الفترة نفسها. وعلى الرغم من عدم توفر بيانات عن تأنيث الفقر، يزداد احتمال انعدام الأمن الغذائي بين الأسر المعيشية التي تعيلها نساء[52].

وقد ضاعفت حرب غزة بشكل ملحوظ التحديات التي يواجهها الأردن، الذي يضم أكثر من 2.3 مليون لاجئ فلسطيني مسجل، أي ما يقرب من 40 في المائة من مجموع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين[53]، إضافةً إلى أكثر من 650,000 لاجئ سوري[54]. وتهدد عوامل خارجية أيضاً الوضع المالي والاستقرار الاقتصادي في البلد، مثل التراجع المحتمل في السياحة والاستثمار الأجنبي بسبب حرب غزة.

تؤثر الحرب بالفعل على مصر، جزئياً عبر حدودها الشرقية، نظراً لموقعها الجغرافي وعلاقاتها مع إسرائيل. تستورد مصر الغاز الطبيعي من إسرائيل منذ عام 2020، بعد تراجع إنتاجها وانقطاع التيار الكهربائي، وفي آب/أغسطس 2023 أعلنت عن زيادة الواردات على مدى السنوات الإحدى عشرة المقبلة[55]. ونتيجة لحرب غزة، توقف الإمداد لفترة وجيزة في نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2023 بسبب توقف الإنتاج، ثم استؤنف بكميات مخفضة[56]. ووصلت حملة المقاطعة التي بدأت في الأردن إلى مصر، وإلى بلدان عربية أخرى مثل الكويت والمغرب. ومن المنظور الإنساني، قامت محافظة شمال سيناء بتفعيل عملية التأهب لأي أزمة محتملة[57].

يعاني الاقتصاد المصري من ضغوط، سببها صدمات عالمية وظروف محلية صعبة. فقد تأثرت مصر مثلاً بشكل كبير بالحرب في أوكرانيا، نظراً لاعتمادها على الواردات الغذائية من أوكرانيا ومن الاتحاد الروسي[58]. وازداد التضخم إلى مستويات لم يشهدها البلد من قبل وصلت في أيلول/سبتمبر 2023 إلى 38 في المائة (و36 في المائة في تشرين الأول/أكتوبر 2023)[59]. وفقد سعر الصرف الرسمي للعملة نصف قيمته تقريباً منذ آذار/مارس 2022[60]، ونحو 70 في المائة منها في السوق السوداء[61]. وأدت الحرب في أوكرانيا أيضاً إلى تدفقات كبيرة من رأس المال إلى خارج البلد، بلغت قيمتها 20 مليار دولار، بسبب فقدان ثقة المستثمرين[62]. وتواجه مصر تحديات على حدودها الجنوبية، مع دخول أكثر من 190,000 لاجئ مسجل إلى البلد منذ نيسان/أبريل 2023، هرباً من حرب السودان[63]. وبعد موافقة صندوق النقد الدولي

Ali Albahri/via adobe stock

على تخصيص 3 مليارات دولار لمصر بموجب تسهيل الصندوق الممدد في كانون الأول/ديسمبر 2022، بدت بعض المؤشرات الأولية على إمكانية زيادة القرض بسبب التحديات الاقتصادية الناجمة عن حرب غزة[64]. وقبل النزاع مباشرة، خفضت وكالة موديز التصنيف الائتماني لمصر إلى وضع غير مرغوب فيه، ما يعكس الصعوبات الاقتصادية المستمرة وعبء الديون الثقيل الذي يصل إلى نحو 160 مليار دولار.

ويظهر اتجاه متزايد للفقر باستخدام خطوط فقر دولية مختلفة بين عامي 2015 و2018، ليعود فينخفض بعد ذلك. ويُلاحظ اتجاه مماثل باستخدام خطوط الفقر الوطنية. وأدى التضخم إلى تآكل القوة الشرائية وازدياد الفقر بين عامي 2015 و2017[65]. وتشير بيانات متوفرة (2020/2019) إلى أن 29.7 في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر الوطني. وتشير التقديرات إلى أن الجائحة تسببت بازدياد الفقر إلى 31.9 في المائة في عام 2020، ولكن هذا المعدل انخفض إلى 29.3 في المائة في عام 2021[66]. لكن من المتوقع أن يؤدي تسارع التضخم في عامي 2022 و2023 إلى ازدياد معدلات الفقر[67]. وخلصت دراسة استخدمت بيانات مكررة شاملة لعدة قطاعات تغطي الفترة 1999-2013 إلى أن الأسر التي تعيلها امرأة لديها أطفال أفقر من الأسر التي يعيلها رجل في مصر، وخاصة في المناطق الحضرية[68].

في الجمهورية العربية السورية، يتعرض مطارا دمشق وحلب الدوليان للاستهداف منذ اندلاع حرب غزة وتزداد الاشتباكات في غرب البلاد. ونتيجة لذلك، تحوّل الرحلات الجوية إلى اللاذقية ما يرتب عبئاً مالياً أكبر على المسافرين ويقلل من احتمال عودة المهاجرين[69]. ومع أن الجمهورية العربية السورية لم تعد تشهد نزاعاً واسع النطاق، غير أن البنك الدولي لا يزال يصنفها من بين البلدان حيث أكثر الوفيات العنيفة[70]. وتدهورت ظروف الاقتصاد الكلي منذ بداية الحرب في أوكرانيا، فازداد التضخم جداً ووصلت توقعات انخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.2 في المائة في عام 2023. وازداد الوضع صعوبةً عقب الزلزال الكبير الذي ضرب البلد في شباط/فبراير 2023، وتسبّب بأضرار تقدّر قيمتها ما بين 8.7 مليار دولار و11.4 مليار دولار[71].

ولا تقديرات رسمية للفقر، ولكن بعد أكثر من 12 عاماً من النزاع الداخلي، يحتاج حوالي 69.2 في المائة من مجموع السكان في عام 2023 إلى مساعدات إنسانية[72]. ووفقاً لبيانات البنك الدولي، بدأ الفقر المدقع بالازدياد بشكل حاد بعد أن كان في تراجع خلال العقود التي سبقت النزاع. وتشير التقديرات إلى أن الفقر وصل إلى 68.8 في المائة في عام 2019[73]. ووصلت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل البالغ 3.65 دولار لليوم في عام 2019 إلى 88.9 في المائة، في إشارة إلى النسبة الكبيرة من الأفراد الذين كانوا معرضين للفقر المدقع وقتذاك (حوالي 20 في المائة). وفي ظل الصدمتين الكبيرتين اللتين حدثتا بعد عام 2019 (جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا)، يتوقع أن يكون الفقر قد ازداد أكثر بعد. ويحتاج نحو 3.7 مليون طفل و2.1 مليون امرأة إلى مساعدات غذائية، مع ارتفاع حالات سوء التغذية المزمن والحاد[74].

وتتأثر العملة الوطنية في الجمهورية العربية السورية منذ عام 2019 بالأزمة المالية اللبنانية، ودخول قانون قيصر حيّز التنفيذ، وجائحة، كوفيد-19 وتداعيات الحرب في أوكرانيا. ويبلغ سعر الصرف السائد في السوق حالياً 14,000 ليرة سورية مقابل الدولار. وفي حال تأجج النزاع في المنطقة بسبب حرب غزة ستفقد العملة من قيتها أكثر بعد، ما قد يدفع بالحكومة السورية إلى مواصلة خفض الدعم (على منتجات الخبز والنفط، ولا سيّما السلع المستوردة) وتشديد القيود على الواردات.

وبالنظر إلى السياق المذكور والآثار غير المباشرة على البلدان المجاورة، أصدرت مؤسسات مختلفة تقديرات تستند إلى سيناريوهات عدة محتملة لمحاولة قياس الآثار الاقتصادية لحرب غزة على المنطقة. وركزت تقارير ستاندرد آند بورز غلوبال على قطاع السياحة وحددت ثلاثة سيناريوهات، تبلغ الخسارة من إيرادات السياحة فيها 10 و30 و70 في المائة. وحسب التقديرات تتراوح الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2022 و2023 من 0.3 إلى 1.8 في المائة في مصر، و1.2 إلى 8.5 في المائة في الأردن، و3.3 إلى 22.9 في المائة في لبنان[75]. واستخدمت وكالة فيتش الدولية سيناريوهين لتقدير أثر النزاع على لبنان. في السيناريو المرجعي حيث يتم احتواء النزاع في غزة ولا تصعيد أبعد من جنوب لبنان، تُخفّض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023 من 1.7 إلى 0.7 في المائة. وفي السيناريو الثاني الذي يفترض شن هجوم واسع النطاق من لبنان عبر الحدود، توقعت وكالة فيتش تداعيات عدة منها انخفاض قيمة العملة إلى أكثر من 150,000 ليرة لبنانية مقابل الدولار، وتعليق جميع الرحلات الجوية، وتقييد الوصول إلى التحويلات الوافدة، وارتفاع تكاليف الاستيراد. ووفقاً لدراسة أجراها معهد التمويل الدولي، إذا بقي القتال ضمن غزة، من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لبنان بنسبة 0.5 في المائة في عام 2023 و1 في المائة في عام 2024. أما إذا اتخذ النزاع طابعاً إقليمياً

وازداد حدةً في لبنان، فمن المحتمل أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 15 في المائة في الربع الأخير من عام 2023، وبنسبة 4 في المائة لعام 2023، وبنسبة 26.2 في المائة لعام 2024. وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أصدرت مؤسسة أكسفورد إيكونوميكس موجز سياسات يقدّر أثر الحرب على الاقتصاد العالمي في ظل سيناريوهين للتصعيد في الشرق الأوسط. في ظل السيناريو المعتدل، من المتوقع حدوث بعض الاضطرابات في إمدادات الطاقة، ما يؤدي إلى ارتفاع سعر النفط إلى 120 دولاراً للبرميل. أما في ظل سيناريو اشتداد حدة النزاع، فتتضاعف الاضطرابات في قطاع الطاقة، وينخفض المخزون بنسبة 12 في المائة، وترتفع الأسعار إلى 150 دولاراً للبرميل[76]. وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قام البنك الدولي بتقييم ثلاثة سيناريوهات للمخاطر تعرض الآثار المحتملة للحرب على إمدادات الطاقة، حسب مستوى الاضطرابات الناتجة. في ظل سيناريو حدوث اضطرابات محدودة، يتوقع أن ترتفع أسعار النفط بنسبة 3 إلى 13 في المائة فوق خط الأساس (90 دولاراً)، وفي ظل سيناريو حدوث اضطرابات معتدلة، تتراوح الزيادة بين 21 و35 في المائة، وفي ظل سيناريو حدوث اضطرابات كبيرة بين 56 و75 في المائة[77]. وتميل بعض التقديرات إلى مجاورة الحدود العليا، لأنها تفترض انخفاضات حادة في مساهمة السياحة في الاقتصاد أو زيادات في أسعار النفط. ويعرض القسم الثاني عمليات محاكاة لإعادة النظر في هذه النتائج، إذ من المرجح أن تتطور تداعيات حرب غزة بسرعة.

2 تقدير الآثار والتداعيات الاجتماعية والاقتصادية على المنطقة

شهدت المنطقة العربية سلسلة من النزاعات لم تقتصر آثارها العميقة على البلدان المعنية بشكل مباشر، بل طالت المنطقة ككل، حيث تأثرت البلدان المجاورة بتداعياتها التي انتقلت عبر قنوات اجتماعية واقتصادية متنوعة.

ألف. دروس من النزاعات السابقة: الآثار غير المباشرة الفعلية والمحتملة للحرب

تكثر البحوث والأدبيات التي تتناول تداعيات النزاع على التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة[78]. وأشار تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي إلى أن البلدان المتاخمة لمناطق النزاع الشديد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شهدت انخفاضاً بنسبة 1.9 نقطة مئوية في متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي[79]. وأدى هذا الانخفاض إلى تراجع في الحيز المالي، وبالتالي في القدرة على الاستثمار في مبادرات التنمية المستدامة.

ويتناول هذا القسم الآثار غير المباشرة الحالية والمحتملة على المنطقة، مع التركيز على تحليل الآثار المتعددة الأوجه للنزاعات السابقة في المنطقة. وبتحليل القنوات الرئيسية لانتقال الآثار غير المباشرة للنزاعات السابقة في الشرق الأوسط على بلدان المنطقة يمكن استقاء دروس قيّمة تسهم في استجابات أكثر فعالية لهذه الأزمة وأي أزمات مشابهة في المستقبل. وفي ما يلي تحليل لقنوات الانتقال الرئيسية وهي ملخّصة في جدول.

ارتفاع وتقلّب في أسعار النفط والغاز وانقطاع في الإمدادات: البلدان العربية مورد عالمي رئيسي للنفط والغاز وهي تتأثر مباشرة بالنزاعات الإقليمية بفعل تعطّل سلاسل الإمداد والتقلب في أسعار النفط والغاز العالمية. فقد أدى غزو العراق في عام 2003 إلى انخفاض أسعار خام برنت بنسبة 17 في المائة في شهر واحد. وتعافت السوق خلال العام التالي، واستقرت الأسعار على مستويات ما قبل الغزو[80]. أما عمليات التصعيد العسكري السابقة في غزة والنزاع في الجمهورية العربية السورية فبقيت آثارها محدودة على أسعار النفط، على الأرجح نظراً للديناميات المتطورة لسوق النفط العالمية والتهديد المتصور المحدود للنزاعات على إنتاج النفط.

ولإسرائيل دور كبير منذ عام 2020. فهي تصدّر الغاز بشكل أساسي إلى مصر والأردن بموجب صفقات طويلة الأجل، بما في ذلك عقد مدته 15 عاماً مع مصر، ما يؤكد الترابط الوثيق في مجال الطاقة في المنطقة. وفي حين انخفضت أسعار النفط والغاز منذ بداية عام 2023، يمكن أن يكون للحرب الحالية في غزة أثر

واضح على هذا التوجه. فقد أوقفت شركة شيفرون الإنتاج في حقل تمار الإسرائيلي في منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2023 بسبب مخاوف أمنية[81]. وهذا الحقل مهم جداً لتلبية الاحتياجات المحلية لإسرائيل، ولكن أيضاً لتزويد مصر بالغاز ولحفظ قدرتها على تصدير الغاز الطبيعي المسيّل. وقد استأنفت إسرائيل تصدير الغاز إلى مصر في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر 2023، ولكن بكميّات مخفّضة. ولم يتوقف العمل في حقل ليفياثان، ومع أنه مصدر مهم آخر للغاز، لم يستطع التعويض بشكل كامل عن وقف العمل في حقل تمار[82]. ويستورد الأردن جزءاً كبيراً من احتياجاته من الطاقة من إسرائيل عبر خط أنابيب فجر المصري، ويستخدم هذا الغاز لتوليد الكهرباء. ويمكن أن يؤدي انقطاع الغاز إلى زيادة الأعباء المالية والضغوط على الحساب الجاري، إذ يضطر الأردن إلى استخدام بدائل أكثر كلفة مثل الغاز الطبيعي المسيّل أو زيت الوقود الثقيل. ويستورد الأردن النفط من المملكة العربية السعودية عبر ناقلات في البحر الأحمر. وإذا ما أدى النزاع إلى تعطل الشحن، فقد يبلغ الأمر أزمة طاقة، لأن البنية التحتية لاستيراد الغاز براً لا تكفي لتلبية الاحتياجات الأردنية[83]. وتؤكد هذه الوقائع انكشاف قطاع الطاقة في المنطقة على تداعيات النزاع، وما يرتبط بها من مخاطر بالنسبة للشركات العاملة في هذا القطاع.

ضغوط تضخمية وتشديد مطول في السياسة النقدية:

يمكن أن تؤدي النزاعات في المنطقة العربية إلى ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، ما يسهم في تفاقم الضغوط التضخمية نظراً للأثر الكبير على كلفة الاحتياجات الأساسية. وتزداد حالة الاقتصاد الكلي صعوبةً بسبب الضغوط على أسعار الصرف، والحاجة إلى رفع أسعار الفائدة لمكافحة التضخم. وقد يكون النزاع السوري قد فرض ضغوطاً تضخمية على الاقتصادات المجاورة، من أسبابها تدفق اللاجئين. ففي الأردن ولبنان ومناطق من تركيا، أدت هذه الزيادة الديموغرافية إلى زيادة كبيرة في الطلب، لا سيّما على المساكن والسلع الاستهلاكية[84]، ونتج منها اتجاه تضخمي أثّر على الاستقرار الاقتصادي الأوسع نطاقاً في هذه البلدان، وزاد من كلفة المعيشة ومن الضغوط على السكان المحليين كما اللاجئين. وتطرح هذه التغيّرات تحديات أمام صانعي السياسات الاقتصادية في المنطقة، إذ تفرض عليهم المحافظة على التوازن بين إدارة التضخم والحاجة إلى سياسات مالية داعمة وسط تزايد الضغوط على الاقتصاد الكلي.

وتواجه المصارف المركزية في أنحاء المنطقة حالياً مهمة صعبة في السيطرة على التضخم ومحاولة رفد النمو الاقتصادي. وللصدمات على إمدادات النفط آثار كبيرة على المستوى العالمي لا سيّما على البلدان المستوردة للطاقة. ووفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي، يمكن أن تؤدي زيادة أسعار النفط بنسبة 10 في المائة إلى تراجع النمو العالمي بمقدار 0.15 نقطة مئوية، وزيادة التضخم العالمي بمقدار 0.4 نقطة مئوية[85]. وتسلط الدراسة الضوء على الاختلافات الكبيرة بين البلدان من حيث تأثير الزيادات في أسعار النفط العالمية على معدلات التضخم المحلية. ويتبيّن أنّ الآثار محدودة في الأردن ومصر والمملكة العربية السعودية في حين الأثر أكبر نسبياً في تونس. وفي ظلّ ازدياد أسعار الطاقة في المنطقة العربية يصير دور البنوك المركزية في إدارة التضخم وضمان الاستقرار الاقتصادي وسط ارتفاع معدلات البطالة أكثر تعقيداً. فقد ارتفع معدل التضخم في مصر إلى 38 في المائة من سنة إلى أخرى في أيلول/سبتمبر 2023، وظل المعدل السنوي مرتفعاً عند 36.4 في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر 2023[86] (الجدول المرفق)، مصحوباً بنضوب سريع لاحتياطيات العملة. ويعاني لبنان في السنوات الثلاث الأخيرة من معدلات تضخم تصل إلى خانة

panaramka/via adobe stock

المئات أسهمت في دفع اقتصاده في أزمة عميقة. وتفرض فترة مطولة من التشديد في السياسة النقدية، في ظل ضغوط تضخمية، أعباء إضافية على الشركات والأسر. ويمكن أن يؤدي هذا السيناريو إلى تراجع الإنفاق الاستهلاكي والنشاط الاقتصادي ككل، ما يعوق بدوره النمو الإقليمي. ويزيد التضخم من الضغوط على النساء، نظراً لانخفاض معدلات عملهن وأجورهن.

دين عام وضغوط مالية: أدت النزاعات السابقة في المنطقة إلى زيادة الضغوط المالية، نظراً بشكل خاص إلى ارتفاع كلفة خدمة الدين، وزيادة النفقات العسكرية والأمنية، والاستجابة للتباطؤ الاقتصادي[87]. ونتيجة لذلك، يواجه العديد من البلدان خطر اتساع العجز المالي والمديونية الحرجة. ففي أعقاب اندلاع النزاع في الجمهورية العربية السورية مثلاً، شهدت بلدان مثل الأردن ولبنان زيادات كبيرة في الدين العام بسبب التكاليف المرتبطة بالأزمة. وزاد هذا الوضع من ضغوط أعوام من العجز المالي المتسع بسبب تحديات جمة منها دعم قطاع الطاقة، ودفع الأجور المرتفعة، لا سيّما وأن الحكومات اضطرت إلى تخصيص أموال للتكيّف مع تداعيات الأزمة، محوّلة الموارد الاقتصادية عن مبادرات إنمائية حيوية أخرى. وتستلزم البيئة الأمنية المشددة من جهة أخرى زيادة في الإنفاق على الدفاع والأمن، ما يضاعف الضغوط المالية على الاقتصاد.

ولا مؤشرات حتى الآن على إعادة تخصيص جزء كبير من الميزانية للدفاع والأمن وخدمة الدين، لكن يزيد هذا الاحتمال مع استمرار حرب غزة، وإذا ما أعيد التخصيص فهو سيؤدي إلى تصحيح أوضاع المالية العامة في المستقبل. وما لم يتم تصميم هذه السياسات وتنفيذها بشكل صحيح، قد يقع الأثر الأكبر على النساء والفئات المعرضة للمخاطر[88]. ويمكن أن يتأثر أيضاً توفّر المساعدات الخارجية في ظل احتمال إعادة تخصيص الموارد لدعم غزة.

انخفاض قيمة العملة: غالباً ما تؤدي النزاعات إلى انخفاض قيمة العملة في ظل تزايد عدم اليقين الاقتصادي وتناقص ثقة المستثمرين. ويؤدي عدم الاستقرار إلى تعقيد التجارة الدولية وخدمة الديون، وزيادة الضغوط التضخمية، وصعوبة التعافي الاقتصادي. ولم تتأثر أسعار الصرف في الأردن ولبنان كثيراً في الماضي بسبب نظام ربط أسعار الصرف. لكن استنفاد الاحتياطيات الأجنبية لدعم أسعار الصرف في أزمنة المخاطر الجيوسياسية المتزايدة واحتمال حدوث دوامات تضخمية يطرحان تحديات كبيرة أمام السلطات النقدية.

وتؤدي تقلبات العملات في المنطقة العربية عموماً إلى انخفاض القوة الشرائية الإقليمية وتزيد من تكاليف الاستيراد. وقد بلغ الجنيه المصري، مستوى منخفضاً في السوق الموازية لم يسبق أن بلغه من قبل. وحتى نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر، تجاوز معدل تداوله 50 جنيهاً مقابل الدولار الواحد في السوق الموازية. وقد شهد الجنيه المصري ثلاثة تخفيضات كبيرة في قيمته من نحو 15.8 جنيهاً للدولار في أوائل آذار/مارس 2022 تشرين الثاني/نوفمبر 2023[89]. ويكشف هذا الانخفاض عن مواطن الضعف الاقتصادية، والمخاوف بشأن إطار السياسات المصرية، والمخاطر الجيوسياسية التي تفاقمت في ظل النزاعات الأخيرة، بما فيها في أوكرانيا والسودان وغزة. وفي الوقت نفسه، استقرت الليرة اللبنانية بعد أن انخفضت قيمتها بنسبة 98 في المائة مقابل الدولار في السوق الموازية منذ عام 2019، وهي

Roman/via adobe stock

تحافظ على معدل 90,000 ليرة لبنانية تقريباً مقابل الدولار حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. أما الأردن فهو يحافظ على سعر صرف عملته من خلال ربطه بالدولار، لكن يمكن أن يشهد انخفاضاً في صافي رأس المال الوافد قد يؤدي إلى تباطؤ تراكم الاحتياطيات.

تعطّل السياحة وأنشطة اقتصادية أخرى: تسهم السياحة في الناتج المحلي الإجمالي وتأمين فرص العمل من خلال قنوات مختلفة، مثل الفنادق ووكلاء السفر وشركات الطيران وخدمات أخرى لنقل الركاب، وأنشطة المطاعم والقطاعات الترفيهية. كما أن لها تأثيرات غير مباشرة من خلال الاستثمار وسلاسل التوريد والدخل. والسياحة في الأردن ولبنان ومصر مصدر رئيسي للدخل وفرص العمل. وحسب تقديرات المجلس العالمي للسفر والسياحة، بلغ إجمالي إسهام السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في مصر 7.7 في المائة أي 612.6 مليار جنيه في عام 2022. وتشير التقديرات إلى أن قطاع السفر والسياحة أتاح 2.37 مليون فرصة عمل في عام 2022 (8.5 في المائة من مجموع فرص العمل) من حيث العمالة المباشرة وغير المباشرة. وفي الأردن إسهام السياحة في الاقتصاد أكبر بكثير، وصل إلى 15.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 (5.1 مليار دينار أردني) وأتاح 259,000 فرصة عمل. وفي لبنان، حيث يعاني الاقتصاد من أزمات حادة منذ عام 2019، تشير التقديرات إلى أنّ مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت إلى 13.7 في المائة في عام 2023 بعد أن كانت 18.9 في المائة في عام 2019، وإلى أن عدد فرص العمل فيها انخفض إلى 360,000 فرصة (19.8 في المائة من مجموع فرص العمل) بعد أن كان 20.8 في المائة في عام 2019. ويهيمن الرجل على فرص العمل في مجال السياحة في المنطقة، في حين أن حصة المرأة منخفضة مقارنة بمناطق أخرى ومقارنة بمساهمتها في سوق العمل في الاقتصاد ككل[90]. وعلى غرار حرب غزة الحالية، أدّت النزاعات السابقة إلى انخفاض ملحوظ في عدد السياح الوافدين إلى المنطقة بسبب المخاطر الأمنية المتصورة. وبشكل خاص، سبّب كل من غزو العراق والأزمة السورية بانخفاض ملحوظ في السياحة.

وكانت المنطقة خارجة من فترة طويلة من تدهور قطاع السياحة بسبب الجائحة وآثارها طويلة الأمد على السفر، وكان يؤمل أن يكون عام 2023 هو عام التعافي. وكان موسم العطلات القادم ليشكل فرصة سنوية مهمة لتوافد السياح. غير أنّ السياحة تلقت بالفعل ضربة كبيرة في لبنان، مع تعليق شركات الطيران الكبرى رحلاتها إلى البلد، أو تقليل عدد الطائرات العاملة وتغيير جداول الرحلات[91]. وتراجع عمل المطاعم بنسبة 80 في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، حسب ما ذكرت نقابات المطاعم اللبنانية، وانخفضت معدلات شغل الفنادق من 25 في المائة قبل حرب غزة إلى 0-7 في المائة[92]. وحذرت دول عديدة مواطنيها بالفعل إما لتجنب السفر إلى لبنان أم لمغادرة البلد على الفور. وفي الأردن، أعلن وزير السياحة أن عدد الزوار بدأ ينخفض في تشرين الثاني/نوفمبر بعد أن كان عام 2023 استثنائياً بالنسبة للسياحة[93]. وأفاد رئيس جمعية وكلاء السياحة والسفر الأردنية أيضاً بأن جميع البرامج المشتركة مع الضفة الغربية ونحو 80 في المائة من البرامج السياحية المشتركة مع بلدان أخرى قد ألغيت، وأن معظم الناس لا يبحثون حتى عن موعد محتمل في المستقبل[94]. وفي مصر، تفيد التقارير بأن شهر تشرين الأول/أكتوبر 2023 شهد زيادة بنسبة 8 في المائة في عدد السياح الوافدين مقارنة بشهر تشرين الأول/

Roman/via adobe stock

أكتوبر 2022. كذلك أعلن وزير السياحة أنّ عدد السياح الوافدين في الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2023 ارتفع بنسبة تتراوح بين 5 و10 في المائة مقارنة بالعام السابق[95]. لكن التقارير تشير إلى نسب عالية من إلغاء الحجوزات لنهاية العام، وخاصة من قبل السياح الغربيين، مع احتمال أن تمتد هذه الإلغاءات إلى العام المقبل حسب تطور حرب غزة[96]. وتتفاقم هذه الآثار في الأردن ومصر نظراً للنسبة الكبيرة للسياح الوافدين مباشرة من إسرائيل، وهي تصل في الأردن إلى 8 في المائة (ثاني أكبر نسبة في عام 2022)، وفي مصر إلى 7 في المائة (رابع أكبر نسبة في عام 2022) وفقا للمجلس العالمي للسفر والسياحة[97]. ومع أن حصة كبيرة من إجمالي الإنفاق في قطاع السياحة الأردني هي من الأجانب، يعتمد جزء لا بأس به على السياحة الداخلية في لبنان (51 في المائة) ومصر (47 في المائة)، ويميل الطلب عليها إلى الثبات وبالتالي هو أقل قابلية للتأثر بأي توقف مفاجئ. وفي الجمهورية العربية السورية، حيث الحركة السياحية بالكاد تُذكر وتقتصر على السياحة الدينية، تباطأت معدلاتها أكثر بعد حرب غزة. ويؤدي إغلاق المطارين الرئيسيين في الجمهورية العربية السورية وخفض عدد الرحلات الجوية القادمة إلى مطار بيروت إلى تراجع عدد السياح، بمن فيهم المغتربين السوريين الذين يزورون البلد. علماً أن عدد المغتربين السوريين والزوار القادمين براً عبر الأردن (خاصة من بلدان مجلس التعاون الخليجي) قد لا ينخفض بشكل كبير في الوقت الحالي.

من جهة أخرى تشكل الزراعة مصدراً مهماً لكسب الرزق في جنوب لبنان والنبطية وتصل نسبتها إلى 21.5 في المائة من المساحات المزروعة في لبنان[98]. وأفادت وزارة الزراعة أنه حتى 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، قضى 351 حريقاً على 47,000 شجرة زيتون[99]. ويبلغ المزارعون عن أضرار لحقت بمحاصيلهم من جراء التلوث بالفوسفور الأبيض وأضرار لحقت بشبكات الري[100].

تحويل التجارة وزيادة تكاليف النقل والخدمات اللوجستية: تتسبب النزاعات في المنطقة العربية بتحويل التجارة وتزيد من تكاليف النقل والخدمات اللوجستية فتطرح تحديات كبيرة. فإذ تحاول المؤسسات التجارية أن تتجنب المخاطرة، غالباً ما تخف الحركة التجارية عندما يلوح احتمال اندلاع نزاع، ويمكن لنزاع في بلد ما أن يؤثر على احتمال الاستثمار الأجنبي في بلدان أخرى. ونتيجة لذلك، من المرجح أن تؤدي النزاعات في المنطقة إلى الحد من الأثر الإيجابي للتجارة على النمو[101]. وتشكل سبل التجارة الرئيسية، وخاصة قناة السويس ومضيق هرمز، ممرات ضيّقة حيوية للشحن. وقد يكون لأي اضطراب في هذه المناطق آثار واسعة على التجارة الإقليمية كما العالمية. ويمكن أن يعرّض استمرار الحرب وتمدد نطاقها خارج

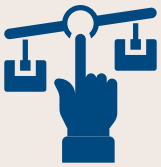

طرق التجارة الرئيسية، وخاصة قناة السويس ومضيق هرمز، نقاط حيوية للشحن. وأي اضطراب في هذه المجالات يمكن أن يكون له آثار واسعة النطاق على التجارة الإقليمية والعالمية على حد سواء

إسرائيل وغزة أمن قناة السويس وعملها للخطر، وهي مصدر مهم للإيرادات في الميزانية المصرية، وقد يكون لأي اضطراب آثار مالية كبيرة. وتُذكر في هذا النطاق حادثة عام 2021 عندما جنحت سفينة حاويات في قناة السويس وعرقلت المرور لأسابيع وتسببت في ارتفاع تكاليف الشحن بنسبة 4-5 في المائة إذ أجبرت العديد من السفن على تغيير مسارها عبر رأس الرجاء الصالح، وهو بديل أطول تزيد فيه مسافات السفر بمقدار 4,000 إلى 6,000 ميل بحري. وزاد هذا التغيير في المسار من تكاليف نقل الحاويات بما يعادل 10 في المائة في كلفة الحاوية الواحدة إلى أوروبا[102].

لم يتأثر النقل عبر هذه الممرات المائية الاستراتيجية بحرب غزة بعد، لكن تزيد الأدلة على احتمال نشوء اضطرابات وشيكة عبر البحر الأحمر[103]. لكن المخاطر المرتبطة بعدم الاستقرار يمكن أن تردع شركات الشحن عن استخدام هذه الممرات الحيوية، وهناك بالفعل تقارير عن ارتفاع تكاليف الشحن نتيجة لارتفاع أقساط التأمين[104]. وعقبت هذه الزيادة بشكل خاص عملية استيلاء الحوثيين على سفينة شحن إسرائيلية في البحر الأحمر في تشرين الثاني/نوفمبر 2023. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 ترد أدلة غير موثقة على ارتفاع أقساط التأمين العالمية للنقل في الخليج العربي. وتُتوقع أيضاً زيادة الحركة في ميناء العقبة، مع تحوّل النقل من حيفا بسبب حرب غزة وزيادة التكاليف، ما قد يزيد من الضغوط التضخمية على السلع المستوردة[105]. وتتأثر التجارة مع العراق أيضاً بالحرب، مع دخول اعتصام أعضاء من الفصائل المسلحة العراقية التابعة

Goran/via adobe stock

للجنة الحشد الشعبي شهره الثاني عند معبر طريبيل بين العراق والأردن، ما أثر على الحركة التجارية[106]. وتعمل مصر وإسرائيل أيضاً على تعزيز علاقاتهما الاقتصادية. وطرق التجارة الرئيسية، وخاصة قناة السويس ومضيق هرمز، نقاط حيوية للشحن. وأي اضطراب في هذه المجالات يمكن أن يكون له آثار واسعة النطاق على التجارة الإقليمية والعالمية على حد سواء (باستثناء الغاز الطبيعي والسياحة)[107]. وأخيراً، من الممكن أن تتأثر مشاريع إقليمية بارزة مثل التعاون بين إسرائيل والأردن والإمارات العربية المتحدة في شؤون المياه والطاقة، ومشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، بمدة الحرب وحجمها وشدتها.

الخدمات المصرفية الإقليمية: يمكن أن يؤثر اندلاع الأعمال العدائية في أي بلد على النُّظم المصرفية في اقتصادات أخرى في المنطقة إما مباشرة عن طريق التعرض للأعمال عبر الحدود أو من خلال تعرض الفروع أو الشركات الفرعية لها، أو تعرض عملاء المصارف في بلدان المنشأ لنظرائهم المتأثرين مباشرةً بالنزاع، أو عبر التأثير الكلي للحرب على اقتصادات المنطقة. وكان للحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت 15 عاماً أثر محدود على المصارف في المنطقة معظم فترة الحرب. وكانت الضربة الرئيسية التي تلقتها المصارف (المحلية والإقليمية) بسبب انخفاض قيمة العملة، ما أدى إلى تآكل رأس المال المصرفي. وعندما بدأت الأزمة في الجمهورية العربية السورية في عام 2011، كان في البلد 14 مصرفاً إقليمياً خاصاً، شجعتها مؤسساتها الرئيسية على شطب استثماراتها تدريجياً في البلد بمرور الوقت. وبالتالي خفف هذا النهج التدريجي لاستيعاب الآثار من حدة الأثر العام للأزمة السورية على المصارف، رغم أهميته. وفي الآونة الأخيرة، تسبب الانهيار المستمر للعملة الوطنية وفقدان السيطرة على أجزاء من الأراضي في تآكل كبير لرأس المال. كما وضعت العقوبات ضغوطاً كبيرة على النظام المصرفي. وفي العراق، كان النظام المصرفي مملوكاً للدولة بين الحربين الأخيرتين، لذلك لم تتضرر أي مصارف إقليمية بشكل مباشر. وأدت العقوبات الشديدة المفروضة على العراق خلال تلك الفترة إلى الحد أكثر بعد من تسرب الآثار إلى سائر المنطقة. وكانت التجارة مع العراق ضعيفة وقائمة على النقد، ما حدّ من تعرض النظراء للمخاطر عند اندلاع الأعمال العدائية في عام 2003. وكان القطاع المالي في لبنان والجمهورية العربية السورية في ضائقة بالفعل قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ولا تزال حالة القطاع المصرفي في لبنان حرجة. وتعوق الأزمة الاقتصادية المستمرة في البلاد، والجمود السياسي، وفقدان الثقة في النظام المالي الجهود المبذولة للتعافي من الأزمة المتعددة المستويات منذ الانخفاض الحاد في قيمة العملة في عام 2019. وفي حين يسمح للمصارف

بمواصلة العمل، انخفضت أصولها وأسهمها بشكل كبير إلى ما دون ودائع عملائها. ووفقاً لتقرير ستاندرد آند بورز غلوبال[108]، على المصارف اللبنانية، إذا أرادت العودة إلى الملاءة المالية (بنسبة كفاية رأس مال لا تقل عن 8.5 في المائة)، أن تعيد الرسملة بنسبة لا تقل عن 19 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتقتطع 18 في المائة من الودائع بالعملات الأجنبية، على افتراض عدم حصول مزيد من التخفيضات في قيمة العملة. ولا اتفاق حالياً على أفضل طريقة لمعالجة الأزمة المصرفية اللبنانية، في حين يكافح البنك المركزي لاستعادة دوره القيادي في إدارة جهود التعافي. ويشكل إصلاح القطاع المالي عنصراً أساسياً من اتفاق مستوى الخبراء المبرم مع صندوق النقد الدولي في نيسان/أبريل 2022، لكن معظم الإصلاحات لا تزال معلّقة، ما يؤخر استعادة الثقة بالقطاع المصرفي.

ومع ذلك، لا ارتباط مباشر للقطاع المصرفي اللبناني ولا السوري مع النظام المصرفي الفلسطيني. لذلك، عند هذا المستوى من الأعمال العدائية، لا يزال التأثير على السوقين محدوداً. مع ذلك، إذا امتد النزاع إلى جنوب لبنان يكون أثره مدمراً. أما بالنسبة للجمهورية العربية السورية، فالتأثير محدود لأن المصارف معزولة بالفعل. وفي البلد ثلاثة مصارف أردنية قد تتأثر بالتطورات في الأرض الفلسطينية وبالتالي بالحرب، لكنها كبيرة نسبياً وليست ملزمة بدعم فروعها السورية (وكلها مدونة في دفاتر المؤسسات الرئيسية). وللأردن أوثق الروابط مع دولة فلسطين، ويبلغ إجمالي قاعدة أصول المصارف الأردنية الخمسة العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة 5.8 مليار دينار أردني (ما يعادل 8.17 مليار دولار)، أي 9 في المائة من إجمالي أصول المصارف الأردنية، وأكثر من 11 في المائة من إجمالي أصول المصارف الخمسة[109]. لكن يُقال إن لهذه المصارف رأس مال كبير وصلب ومتنوع. ويقتصر الانكشاف المباشر لمصر على مصرف واحد له فروع في الأرض الفلسطينية المحتلة (في كل من الضفة الغربية وغزة)، بإجمالي أصول يتراوح عند 250 مليون دولار. وقد علّقت الأنشطة الاقتصادية بين غزة ومصر بشكل شبه كامل منذ أن أغلقت مصر معبر رفح الحدودي.

اضطرابات في سوق العمل: تسجل المنطقة العربية بالفعل مستويات بطالة مرتفعة (11.6 في المائة في عام 2023)[110]، وخاصة بين الشباب (26.2 في المائة) والنساء (21.1 في المائة)، مقارنة بالمعدلات العالمية. وتعاني المنطقة أيضاً من مستويات عالية من أنشطة الاقتصاد غير النظامي (71 في المائة إجمالاً في البلدان التي تتوفر عنها بيانات، و87.8 في المائة بين الشباب)، وضعف القطاع الخاص النظامي الذي لم يتمكن من تأمين ما يكفي من فرص العمل اللائق على مدى عدة عقود.

تعاني المنطقة من مستويات عالية من العمل غير النظامي: 71 في المائة إجمالاً و87.8 في المائة بين الشباب

ويتوقف أثر النزاعات السابقة في المنطقة على أسواق العمل على طبيعة النزاع ومدته، ومن المرجح أن يتحوّل إلى آثار غير مباشرة تطال القطاعات الاقتصادية الرئيسية في البلدان المجاورة. وقد أدّت الأزمات والنزاعات في العراق والجمهورية العربية السورية إلى اضطرابات كبيرة في أسواق العمل، يعود سببها بشكل رئيسي إلى النزوح الداخلي لأعداد هائلة من السكان وتدفق اللاجئين. ودفع هذا التدفق اللاجئين والنازحين داخلياً إلى القبول بأعمال غير نظامية أو غير مستقرة، وتفاقم الوضع مع الحد من إصدار تصاريح عمل في البلدان المضيفة. ونشأ نتيجة هذا الوضع نظامٌ مزدوج حيث أجبر العمال اللاجئون على قبول وظائف غير نظامية مقابل أجر منخفض، فتناقص اهتمام أصحاب العمل بتوظيف عمال محليين. وكان للأزمة السورية بشكل خاص أثر كبير على سوق العمل في الأردن ولبنان، نظراً للأعداد الكبيرة من اللاجئين في هذين البلدين. وتشير الدراسات حول الأردن إلى أثر مختلط، مع انخفاض مشاركة القوى العاملة الأردنية مقابل زيادة مشاركة العمال المهاجرين واللاجئين بعد عام 2011. وأكثر من تأثّر من هذا الاتجاه هم الرجال الأردنيون من الخمس الأفقر والذين لم يكتسبوا أي مهارات، ما أسهم في زيادة العمل غير النظامي والبطالة[111]. لكن تفيد دراسات أخرى بأن اللاجئين السوريين يتنافسون مع العمال المهاجرين الآخرين أكثر من الأردنيين[112]. من ناحية أخرى، أدى ازدياد عدد اللاجئين إلى زيادة الطلب على الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم، ما أثر بشكل إيجابي على معدل عمل النساء الأردنيات الذي يتركز في هذه القطاعات[113]. وفي لبنان، أسهم تدفق اللاجئين في زيادة العمل غير النظامي، وانخفاض الأجور، وتدني معدلات المشاركة في سوق العمل لا سيّما بين النساء والشباب[114].

ومن المتوقع أن يؤدي استمرار حرب غزة إلى تفاقم

الصعوبات في أسواق عمل البلدان المجاورة، وزيادة انكشاف العمال الأكثر تهميشاً على المخاطر. وتشير تقارير أولية من لبنان إلى مخاطر خفض الرواتب وفصل العمال[115]. لكن قد لا تتكرر آثار الحروب السابقة المذكورة كما هي في إطار الحرب الحالية، لكون دولة فلسطين والبلدان العربية المجاورة قد استبعدت حتى الآن خطر موجة جديدة من النزوح.

التأثير العام على الناتج المحلي الإجمالي والفقر: بالنظر إلى الآثار غير المباشرة المذكورة على المنطقة، يمكن أن يكون للحروب أثر سلبي على الناتج المحلي الإجمالي والفقر في البلدان المجاورة وحتى البعيدة. ويفيد تقرير للبنك الدولي بأنه نتيجة الأزمة السورية، انخفض المتوسط السنوي لمعدلات الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2011 و2018 بنسبة 1.2 نقطة مئوية في العراق، و1.6 نقطة مئوية في الأردن، و1.7 نقطة مئوية في لبنان. ولكن يصعب تأكيد العلاقة السببية في هذه التحاليل، ففي لبنان مثلاً أتى تباطؤ النمو والركود في هذه الفترة نتيجة مشاكل هيكلية في الاقتصاد المحلي تفاقمت بفعل الأزمة.

وارتفعت معدلات الفقر بمقدار 4 نقاط مئوية في الأردن، و6 نقاط مئوية في العراق، و7.1 نقطة مئوية في لبنان[116]. وبصرف النظر عن الزيادة المحتملة في معدل الفقر بسبب الآثار غير المباشرة المتوقعة على نمو الناتج المحلي الإجمالي، يعتقد أن العمل غير النظامي للاجئين قد تسبب في انخفاض مستويات الأجور ومشاركة السكان المحليين في سوق العمل، ولا سيّما النساء والشباب، في المجتمعات المضيفة في لبنان[117]. ووفقاً لتقرير صادر عن البنك الدولي عن لبنان، يعاني 170,000 فرد إضافي من الفقر بسبب الأزمة السورية، وازدادت حالة الفقراء أصلاً صعوبةً[118].

وترتبط الآثار على الفقر المتعدد الأبعاد بتأثير حرب غزة على مؤشراته، ونُظم تقديم الخدمات في البلدان المجاورة. ويحدث هذا أساساً في الحالات التي تدفع بالسكان إلى التحرك عبر الحدود، ما يزيد الضغوط على الخدمات المتاحة، مثل الرعاية الصحية والتعليم والسكن. ويتوقف نطاق الأثر أيضاً على الفئات السكانية المعنية. فيعتمد التأثير على التعليم مثلاً على نسبة السكان في سن الدراسة من مجموع اللاجئين. ويرتبط التأثير أيضاً بدرجة الاستجابة للأزمة. فيمكن مثلاً تلبية الزيادة في الطلب على خدمات التعليم بزيادة التمويل من جانب الحكومة المضيفة أو من جانب شركاء في التنمية. وتشير بعض الأدلة إلى أنّ توافد اللاجئين السوريين إلى الأردن لم يكن له أثر كبير على التحصيل العلمي أو نتائج التعلم للطلاب الأردنيين[119]. ويبيّن التقرير نفسه أن توافر الأموال دفع عن المجتمعات اللبنانية المضيفة خطر تدهور نتائج التعلم بفعل تدفق اللاجئين السوريين. وبالمثل، فإن الأثر على خدمات الرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي في بلد معيّن بسبب نزاع في بلدان أخرى يُعزى أساساً إلى زيادة الطلب على الخدمات بسبب توافد اللاجئين.

وقد تطال تداعيات حرب غزة على الفقر المتعدد الأبعاد في البلدان المجاورة بشكل رئيسي نتائج التعليم والصحة. وحسب سيناريو عدم تدهور الوضع، لا يتوقع توافد لاجئين إلى البلدان قيد التحليل، وبالتالي قد تكون الآثار على الفقر المتعدد الأبعاد في تلك البلدان محدودة[120].

Roman/via adobe stock

التداعيات الإقليمية لنزاعات محددة في الشرق الأوسط على البلدان المجاورة

النزاع/المؤشر	غزو العراق 2003	حرب غزة 2009-2008	الأزمة السورية (2011 إلى الوقت الحاضر)	حرب غزة 2014
أسعار النفط	سعر خام برنت خلال شهر واحد: انخفاض بنسبة 17 في المائة. سعر خام برنت خلال 12 شهراً: تقريباً نفس سعر ما قبل الغزو	محدودة	محدودة	محدودة
التضخم	محدودة	محدودة	ارتفاع الإيجارات والأسعار في الأردن ولبنان	محدودة
الدين العام والضغوط المالية	محدودة	محدودة	ازدياد الدين العام بسبب دعم اللاجئين وإجهاد البنية التحتية في الأردن ولبنان	محدودة
سعر الصرف والقطاع الخارجي	محدودة	محدودة	تأثير مباشر محدود على سعر الصرف بسبب أسعار الصرف المربوطة في الأردن ولبنان، وتأثير بالغ على الاحتياطي والقطاع الخارجي	محدودة
السياحة والتجارة	كبيرة	تداعيات قصيرة الأمد على البلدان المجاورة وخاصةً الأردن ولبنان ومصر	كبيرة	تداعيات قصيرة الأمد على البلدان المجاورة وخاصةً الأردن ولبنان ومصر
القطاع المصرفي	بعض الانخفاض في الإقراض المصرفي الأجنبي في المنطقة بسبب المخاطر الجيوسياسية	محدودة	بعض الانخفاض في الإقراض المصرفي الأجنبي في المنطقة بسبب المخاطر الجيوسياسية	محدودة
الفقر وأسواق العمل والاقتصاد ككل	بعض الاضطرابات في أسواق العمل	محدودة	انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق 1.2 نقطة مئوية وفي الأردن 1.6 نقطة مئوية وفي لبنان 1.7 نقطة مئوية، وارتفاع معدلات الفقر بنسبة 4 في المائة في الأردن و6 في المائة في العراق و1.7 في المائة في لبنان	محدودة
الأمن	إرهاب عبر الحدود وتصاعد النزعات الانفصالية والشقاق الطائفي بين البلدان المجاورة للعراق	تداعيات قصيرة الأمد بشكل رئيسي	نزوح كبير يؤدي إلى ضغوط اجتماعية واقتصادية ومخاطر الإرهاب عبر الحدود	تداعيات قصيرة الأمد بشكل رئيسي

باء. تقديرات أولية لآثار حرب غزة على الاقتصاد والمجتمع

يتوقف حجم الآثار الاقتصادية على مدّة الحرب وشدّتها. فشدة الصراع لا تؤثر على التكاليف المباشرة فحسب، وفي عدادها الإنفاق العسكري وكلفة الأضرار، بل تؤثر أيضاً على التكاليف غير المباشرة، الناجمة عن الخسائر في التجارة والاستثمار، والخسائر الطويلة الأجل في رأس المال البشري.

ويركز السيناريو الرئيسي لهذه الدراسة على احتمال بقاء الصراع في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. وحسب هذا السيناريو، قد تطال البلدانَ المجاورة بعضُ الآثار المباشرة، وذلك عبر توقف حركة السياحة، وتعطل التجارة، وضغوط أسعار الصرف والتضخم، وتعاظم الشواغل الأمنية، التي يمكن أن تكون لها تداعيات أوسع نطاقاً. ومن المرجح أن يكون التأثير على السياحة ملحوظاً في الأردن ولبنان ومصر. وإذا بقي الصراع محصوراً في غزة، يُرجّح أن يظل التأثير المباشر على الاقتصاد العالمي خافتاً.

وإذا تصاعد الصراع ليشمل مجموعات مسلحة في الجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان واليمن، قد تشهد المنطقة حالة من العنف الشديد وعدم استقرار. وتداعيات هذا السيناريو الثاني خطيرة، بسبب الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط في إمدادات الطاقة العالمية. ويمكن أن يؤدي الصراع الإقليمي الأوسع نطاقاً إلى ارتفاع أسعار النفط، ما يساهم في زيادة التضخم العالمي ورفع أسعار الفائدة إلى مستويات تكون عبئاً على النمو العالمي. ويُرجّح أن تكون لهذا السيناريو عواقب وخيمة على لبنان والجمهورية العربية السورية، يؤدي إلى تفاقم التحديات الاقتصادية القائمة، بما في ذلك انخفاض قيمة العملة وارتفاع التضخم. ومع أن الأردن ليس منخرطاً بشكل مباشر في الحرب، قد يواجه مزيداً من الضغوط المالية بفعل تزايد الاحتياجات الأمنية ومتطلبات دعم اللاجئين. أما مصر فقد تتعرض لمخاطر في أمن قناة السويس، واحتمال توقّف حركة التجارة والسياحة، وانخفاض قيمة العملة، وارتفاع تكاليف الاقتراض الحكومي. وأما المنطقة ككل، فقد تشهد زيادةً في التضخم، وتزايداً في المخاطر الأمنية، ومزيداً من الأزمات الإنسانية، وتسرباً من رؤوس الأموال. إلا أن هذا السيناريو غير مطروح للنمذجة في الوقت الحاضر[121].

إذا تصاعد الصراع، قد تنزلق المنطقة إلى **زيادة في أسعار الطاقة ومزيد من التضخم**

1. النتائج الأولية لنموذج التوازن العام القابل للحساب

من المتوقع أن يستمر تأثير حرب غزة على السياحة في المنطقة حتى بعد انتهاء الحرب. وعلى الرغم من عدم توفر معلومات واضحة عن اتجاهات حركة السياحة، في تجارب الماضي ما يدل على مساهمة هذا القطاع في اقتصادات الأردن ولبنان ومصر على وجه الخصوص، وعلى مدى تأثره بالأزمات السابقة. وتكشف الحصيلة أن الواقع الحالي يؤدي إلى انخفاض كبير في دخل السياحة في الأشهر الأخيرة من عام 2023، وأن انتعاش هذا القطاع لن يكون سريعاً بعد الحرب[122].

وبناءً على الافتراضات المذكورة، تشير التقديرات، مقارنة بسناريو عدم وقوع الحرب، إلى انخفاض في عائدات السياحة بمتوسط نسبته في مصر 5 في المائة في عام 2023، و6 في المائة في عام 2024؛ وفي الأردن 9 في المائة في عامي 2023 و2024؛ وفي لبنان 12 في المائة في عام 2023، و14 في المائة في عام 2024. ولا بد من حساب الأثر غير المباشر المتسرب من انخفاض عائدات السياحة، وتراجع التجارة الإقليمية بسبب انخفاض النشاط في اقتصادات بلدان المنطقة.

واستُخدمت في حساب التقديرات الأولية للأثر الاقتصادي لحرب غزة على البلدان المجاورة نماذج التوازن العام العالمي. وأثناء دراسة سيناريوهي الصراع لم تسقط من الحسبان القنوات المحتملة لانتشاره في المنطقة. ويفترض السيناريو الأول استمرار الحرب لثلاثة أشهر والسيناريو الثاني لستة أشهر، وذلك على ما هي عليه من شدة ونطاق جغرافي. وتندرج افتراضات إضافية عديدة ضمن السيناريوهين، منها عدم تأثر أسعار النفط والغاز، وانخفاض السياحة، والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ورأس المال الثابت. وتؤخذ هذه الافتراضات في الاعتبار عند حساب الصدمة على السياحة. ويستخدم نموذج مشروع تحليل التجارة العالمية في تقدير التأثير الكلي لحرب غزة على المدى القصير. ويعطي هذا النموذج نطاقاً أعلى من التقديرات من دون الأخذ بالاستجابات السياسية المحتملة.

ومع استمرار الحرب لثلاثة أشهر، من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي في البلدان التي تطالها الآثار المباشرة مقارنة بما سيكون عليه حسب سيناريو عدم وقوع الحرب. وإذا امتدت الحرب إلى ربع سنة آخر، فمن المرجح أن ترتفع الخسائر الاقتصادية وتجر نصيب الفرد

من النمو في البلدان المجاورة إلى حيّز سلبي[123].
وبشكل عام، تتراوح الخسائر الإجمالية للبلدان الثلاثة المعنية بين حوالي 10.3 مليار دولار حسب سيناريو استمرار الحرب لثلاثة أشهر حوالي 18 مليار دولار حسب سيناريو امتداد الحرب لستة أشهر.

ومع أن النتائج هي نتائج أولية، يُفترض قراءتها على سبيل الدلالة، فمن المتوقع أن تكون الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي ناجمة، بالدرجة الأولى، عن تراجع السياحة، وتفاقم حالة عدم اليقين لتؤثر سلباً على التجارة والاستثمار والإنتاجية. كما أن تزايد الشعور بعدم الاستقرار، يرجح ارتفاع تكاليف التجارة بحيث تؤثر على تكاليف الإنتاج[124]. وفي لبنان، حيث الصادرات منخفضة، والأعباء ثقيلة على البنية التجارية، تتزايد المخاوف من هجمات محتملة على المطار والموانئ.

2. التقديرات المحاسبية للاقتصاد الكلي

أجري تحليل للحساسية باستخدام تقديرات محاسبية غير متغيّرة للاقتصاد الكلي، لأن هذه التقديرات قد ترصد على نحو أفضل وضع الهياكل الاقتصادية الحديثة[125]. ويتبع هذا النهج نفس الافتراضات والسيناريوهات المذكورة سابقاً. وحسب سيناريو استمرار الحرب لثلاثة أشهر، وانخفاض إيرادات السياحة والتجارة مع بلدان المنطقة، يرجح أن تبلغ الكلفة الإجمالية لحرب غزة 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر، و2.7 في المائة في الأردن، و3.3 في المائة في لبنان لعامي 2023 و2024 مجتمعين، مقارنة بسيناريو عدم وقوع الحرب في عام 2023. وحسب هذا السيناريو، تقدر الكلفة الإجمالية على الناتج المحلي الإجمالي السنوي بمتوسط مرجع نسبته 1.3 في المائة، أي بمجموع 5.7 مليار دولار في هذه البلدان فقط.

وفي ظل سيناريو استمرار الحرب لثلاثة أشهر، تتراجع إيرادات السياحة والتجارة مع بلدان المنطقة لتصل الكلفة الإجمالية المقدرة على الناتج المحلي الإجمالي السنوي (متوسط مرجّح للبلدان المجاورة) إلى نحو 1.3 في المائة أي تقريباً 5.7 مليار دولار في هذه البلدان وحدها. أما إذا استمرت الحرب والتوترات الإقليمية لستة أشهر، فقد ترتفع الكلفة على الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي إلى 2.1 في المائة تقريباً، أي كلفة إجمالية تقديرها 9.5 مليار دولار.

غير أن مخاطر المضاعفات تبقى كبيرة. وإذا تجاوزت مدّة الحرب المدة المفترضة وتفاقمت التوترات، يُرجح ألا تقف التكاليف الإجمالية عند هذه التقديرات في الأجلين القصير والمتوسط، ما قد يسقط فرضية عودة الأمور إلى طبيعتها في المدى القريب.

3. التقديرات الأولية للفقر

أجريت التقديرات الأولية لتأثير الحرب على الفقر باستخدام تقديرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من حسابات الاقتصاد الكلي. وتم تقدير تأثير الفقر باستخدام خطوط الفقر الثابتة التي يعتمدها البنك الدولي للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والشريحة العليا. وتظهر النتائج احتمال وقوع حوالي 230,000 في براثن الفقر في مصر والأردن ولبنان إذا انتهت الحرب بعد ثلاثة أشهر، مقارنة بما كانت عليه الأوضاع في عام 2023. وإذا استمرت الحرب لستة أشهر، فقد تؤدي إلى وقوع أكثر من نصف مليون شخص في براثن الفقر (الشكل 1).[126]

الشكل 1. الزيادة المحتملة في عدد الفقراء (بالآلاف)

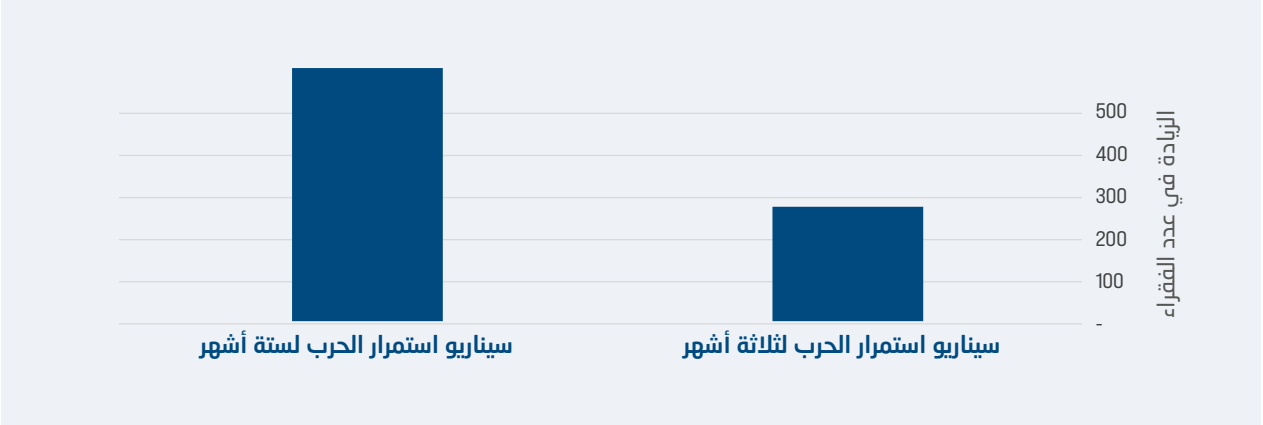

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام أداة الإسكوا لقياس الفقر النقدي.
ملاحظة: جرى تقدير أثر الفقر باستخدام خطوط الفقر الثابتة التي يعتمدها البنك الدولي للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (3.65 دولار في اليوم) لمصر، وللبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا (6.85 دولار في اليوم) للبنان والأردن، وقيس كلاهما بمعادلات القوة الشرائية لعام 2017.

4. الأثر المحتمل على التنمية البشرية في بلدان معيّنة

يتناول هذا القسم الأثر المحتمل للحرب على دليل التنمية البشرية، وهو المقياس المركب الأكثر استخداماً لرصد إنجازات التنمية البشرية في البلدان[127]. وتشير الدراسات إلى أن آثار الصراع قد تتخطى الحدود، لتطال النمو الاقتصادي ومختلف متغيّرات التنمية البشرية في البلدان المجاورة[129,128]. على سبيل المثال، تشير دراسة للوقائع أجرتها سيساي في عام 2004، شملت 72 بلداً نامياً، إلى أن اندلاع الصراع في بلد مجاور يلحق أضراراً بمؤشرات رئيسية لدليل التنمية البشرية، مثل مؤشر الإلمام بالقراءة والكتابة، ومتوسط العمر المتوقع، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[130].

ولتقدير أثر حرب غزة على دليل التنمية البشرية، تركز هذه الورقة على أربعة بلدان مجاورة، هي الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر. كان دليل التنمية البشرية في حالة مراوحة قبل حرب غزة، مسجلاً انخفاضاً في عامي 2020 و2021 بسبب جائحة كوفيد-19 (الشكل 2). وتفاوتت أرقام دليل التنمية البشرية لعام 2021 بين بلد وآخر، من 0.577 في الجمهورية العربية السورية إلى 0.731 في مصر، وبينهما 0.706 في لبنان، و0.715 في الأرض الفلسطينية المحتلة، و0.720 في الأردن.

ويبيّن الشكل 2 حركة دليل التنمية البشرية في البلدان المجاورة. وتظهر فترة ما بعد اندلاع الأزمة السورية في عام 2011 اتجاهاً مختلفاً. واستمرت مصر تسجل مساراً تصاعدياً لدليل التنمية البشرية، بينما شهدت بلدان مجاورة مثل الأردن ولبنان، بحكم تأثرهما بشدة بالصراع مع تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين، انخفاضاً على مدى السنوات الخمس التي أعقبت اندلاع الصراع. وفي عام 2014، وبالتزامن مع الصراعات في الأرض الفلسطينية المحتلة واليمن وهبوط أسعار النفط، تظهر البيانات أيضاً انخفاضاً في دليل التنمية البشرية في جميع البلدان قيد الدراسة باستثناء مصر.

وفيما يلي سيناريو خط الأساس (عدم وقوع حرب) وسيناريوهان يستكشفان التأثير المحتمل لحرب غزة على دليل التنمية البشرية في البلدان المجاورة. وحسب سيناريو خط الأساس (عدم وقوع حرب)، أجريت توقعات بشأن عناصر دليل التنمية البشرية، وهي العمر المتوقع، وسنوات الدراسة المتوقعة، ومتوسط سنوات الدراسة، ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، باستخدام نماذج المتوسط المتحرك المتكامل للانحدار الذاتي، التي أثبتت فعاليتها في إسقاطات اتجاهات دليل التنمية البشرية في الدراسات السابقة[132,131]. تفترض هذه النماذج أن دليل التنمية البشرية يتأثر بأرقامه السابقة ومتوسطه المتحرك[133]. وأجريت الإسقاطات باستخدام بيانات السلاسل الزمنية التي تغطي الفترة 2000-2019، المتاحة من مختبر البيانات العالمي[134]. واستخدمت الإسقاطات الناتجة لتقدير دليل التنمية البشرية باستخدام منهجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[135].

ويستند السيناريوهان التاليان إلى النتائج المستمدة عموماً من عمليات المحاكاة السابقة. واستناداً إلى النتائج المستخلصة من كل من المحاسبة الاقتصادية الكلية ونموذج التوازن العام القابل للحساب، يفترض سيناريو استمرار الحرب لثلاثة أشهر حدوث انخفاض ليس كبيراً في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في عام 2023 في البلدان المجاورة، بدون انخفاض في العناصر الأخرى لدليل التنمية البشرية.

الشكل 2. حركة دليل التنمية البشرية في الأردن والأرض الفلسطينية المحتلة والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر

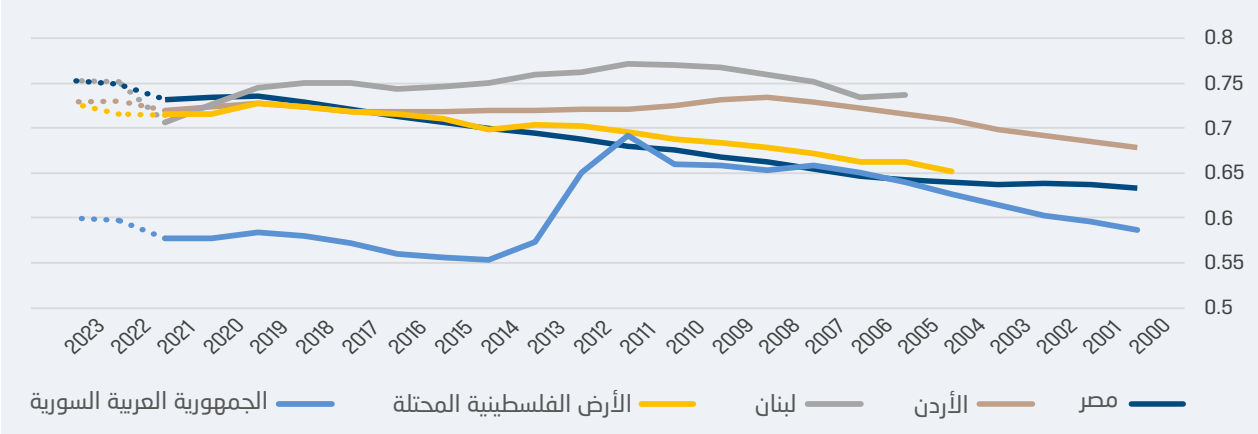

المصدر: بيانات من قاعدة بيانات التنمية البشرية دون الوطنية التابعة لمختبر البيانات العالمي، الإصدار v7.0. وبيانات عامي 2022 و2023 هي توقعات المؤلفين باستخدام نماذج المتوسط المتحرك المتكامل للانحدار الذاتي. والبيانات الخاصة بالأرض الفلسطينية المحتلة متوفرة حتى عام 2022، وبيانات عام 2023 هي توقعات.

وحسب سيناريو استمرار الحرب لستة أشهر، يتوقع انخفاض في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي من دون انخفاض كبير في أبعاد دليل التنمية البشرية الأخرى في عام 2024.

وتبيّن نتائج المحاكاة أن التقلّبات حسب السيناريو الأول لا تنعكس تأثيراً كبيراً على دليل التنمية البشرية للبلدان المجاورة. وحسب السيناريو الثاني، يتفاوت الانخفاض في أرقام دليل التنمية البشرية بين البلدان التي يحتمل أن تتكبد خسارة لما لا يقل عن ثلاث سنوات[136].

3 خلاصة

من الواضح أن للصراعات في المنطقة العربية آثاراً اقتصادية متعددة الأوجه. آثار تطال النمو والفقر وتوزيع الدخل، ومؤشرات التنمية البشرية، ويمكن أن تهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتقوّض التنمية المستدامة.

وتتسرب تداعيات الحروب السابقة في الشرق الأوسط عبر قنوات شتى، بما في ذلك الاضطراب في التجارة، وتقلبات أسعار النفط، وضغوط التضخم، وحالة عدم اليقين الاقتصادي، وموجات اللجوء والنزوح.

وفي الآثار الإقليمية غير المباشرة دليل على مدى الترابط بين اقتصادات المنطقة، وعلى الحاجة إلى التيقظ واعتماد نهج المبادرة في سياسات الاستجابة لحرب غزة. ومع تطورات الوضع، يجب أيضاً وضع استراتيجيات للتخفيف من التحديات التي تسبب الحرب وتنجم عنها.

الخسائر في الأرواح من جراء حرب غزة بلغت من الخطورة حداً غير مسبوق. والكلفة الاقتصادية على جميع أنحاء الشرق الأوسط تتضح بشكل متسارع، وتقارب قيمتها 25 مليار دولار، بما في ذلك الكلفة على الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك استناداً إلى الافتراضات المستخدمة وحسب سيناريو استمرار الحرب على حالها. إلا أن هذه التقديرات قد تنحو إلى الأسوأ إذا اشتدّت الحرب واتسع نطاقها الجغرافي.

وتجري حالياً، وفي الأجل القصير، إدارة تدابيرالاستجابة في البلدان المتضررة من الحرب من خلال إعادة النظر في توزيع ما يتوفر من أموال على البرامج. ولذلك من الضروري تقديم مساعدة إضافية لدعم المجتمعات والأفراد دون التأثير على البرامج المعتمدة. وبعد الحرب، من المتوقع أن يزداد ضبط أوضاع المالية العامة أهمية للتخفيف من الأثر الاقتصادي. وما لم تصمّم البرامج وتُنفذ على نحو متوازن، فقد يكون لإجراءات الضبط أشد الآثار على الفئات المعرضة للمخاطر، فيتعمّق الشعور بالظلم وعدم الثقة، الذي قوّض على مدى عقود أسس العقد الاجتماعي في جميع أنحاء المنطقة.

وقدرة الاقتصادات على الصمود ستكون رهناً بقدرتها على إدارة هذه الصدمات. وهذه الإدارة تتطلب حلولاً على مستوى المنطقة تهدف إلى تحريك القطاع الخاص، وبناء أنظمة ذات كفاءة للخدمات العامة، وتوجيه الإنفاق الاجتماعي بحيث يساعد في تخفيف الأعباء عن الأسر والعمال والقطاعات الاقتصادية المتضررة وتسريع تعافيها، وضبط المالية العامة، وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

وفي الوقت نفسه، لا ينبغي أن تقتصر المعونة الدولية على المساعدات الإنسانية، على أهميتها، بل الجدير أن تشمل تقديم المشورة الفنية من منظور شامل بشأن السياسات المالية، لمساعدة هذه البلدان على تجاوز التداعيات غير المباشرة بكل أبعادها. وبينما يتلمّس المجتمع الدولي سبلاً للخروج من هذه التعقيدات، يمكن للدروس المستمدّة من الصراعات السابقة أن تدلّ على استجابات أكثر فعالية لهذه الأزمة وما قد يطرأ من أزمات في المستقبل، استجابات تتوخى استقرار المنطقة وسلامة الاقتصاد فيها.

وقبل كل ذلك، لا بد من وقف فوري لإطلاق النار لإنقاذ حياة أهالي غزة وتدارك اتجاه الدمار واليأس الذي يعمّ المنطقة جراء حرب غزة، والحد ممّا أوقعته من تكاليف هائلة على الاقتصاد.

لا بد من وقف فوري لإطلاق النار

لتدارك اتجاه الدمار واليأس الذي عمّ المنطقة جراء حرب غزة

المرفق

جدول المرفق 1. مؤشرات اقتصادية مختارة: القطاع الاقتصادي الحقيقي

	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (التغيّر بالنسبة المئوية، سنوياً)				التضخم في أسعار الاستهلاك (التغيّر بالنسبة المئوية، سنوياً)			
	متوسط 2019-2000	2020	2021	2022	متوسط 2019-2000	2020	2021	2022
المنطقة العربية	**4.5**	**4.3-**	**3.8**	**6.0**	**4.8**	**6.1**	**9.1**	**8.9**
البلدان المصّدرة للنفط								
الإمارات العربية المتحدة	4.4	5.0-	4.4	7.9	3.2	2.1-	0.1-	4.8
البحرين	4.5	4.6-	2.6	4.9	1.8	2.3-	0.6-	3.6
الجزائر	3.3	5.1-	3.4	3.2	3.9	2.4	7.2	9.3
العراق	9.9	12.1-	1.6	7.0	9.5	0.6	6.0	5.0
عُمان	3.4	3.4-	3.1	4.3	2.1	0.9-	1.5	2.8
قطر	9.0	3.6-	1.5	4.9	3.5	2.5-	2.3	5.0
الكويت	3.6	8.9-	1.1	8.9	...	2.1	3.4	4.0
ليبيا	3.2	29.5-	28.3	9.6-	7.9	1.5	2.9	4.5
المملكة العربية السعودية	3.7	4.3-	3.9	8.7	1.8	3.4	3.1	2.5
الأسواق الناشئة والبلدان المتوسطة الدخل								
الأردن	4.5	1.6-	2.2	2.5	3.2	0.4	1.3	4.2
تونس	3.1	8.8-	4.4	2.5	4.1	5.6	5.7	8.3
الجمهورية العربية السورية	...	...	...	...	...	...	...	...
الضفة الغربية وغزة	3.9	11.3-	7.0	3.9	2.8	0.7-	1.2	3.7
لبنان	2.8	25.9-	10.0-	0.0	2.7	84.9	154.8	171.2
مصر	4.4	3.6	3.3	6.7	9.9	5.7	4.5	8.5
المغرب	4.1	7.2-	8.0	1.3	1.4	0.7	1.4	6.6
البلدان النامية المنخفضة الدخل								
جيبوتي	4.5	1.3	4.5	3.2	...	1.8	1.2	5.2
السودان	2.6	3.6-	0.5	2.5-	21.2	163.3	359.1	138.8
الصومال	...	2.6-	3.3	2.4	...	4.3	4.6	6.8
اليمن	0.2	8.5-	1.0-	1.5	14.6	21.7	31.5	29.5

المصدر: صندوق النقد الدولي.

جدول المرفق 2. مؤشرات اقتصادية مختارة: الرصيد المالي

	الرصيد المالي الحكومي العام (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)				إجمالي الدين الحكومي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)			
	متوسط 2019-2000	2020	2021	2022	متوسط 2019-2000	2020	2021	2022
المنطقة العربية	**2.4**	**8.6-**	**1.9-**	**3.7**	**41.1**	**59.0**	**54.9**	**46.4**
البلدان المصّدرة للنفط								
الإمارات العربية المتحدة	5.3	2.5-	4.0	9.9	13.0	41.1	35.9	31.1
البحرين	4.7-	17.9-	11.0-	6.1-	42.8	130.1	127.1	117.6
الجزائر	0.5-	11.9-	7.2-	2.9-	25.3	52.0	62.8	55.6
العراق	3.4-	12.9-	0.4-	7.6	91.5	78.7	59.2	44.9
عُمان	2.4	15.7-	3.1-	7.4	16.0	67.9	61.3	40.0
قطر	9.3	1.3	4.3	13.5	35.9	72.6	58.4	42.4
الكويت	22.1	11.7-	0.3-	19.1	13.1	11.7	8.6	3.1
ليبيا	3.4	22.3-	14.8	23.2	...	...	...	...
المملكة العربية السعودية	3.1	10.7-	2.3-	2.5	31.1	31.0	28.8	23.8
الأسواق الناشئة والبلدان المتوسطة الدخل								
الأردن	6.1-	8.6-	7.8-	7.3-	75.1	88.2	92.1	94.1
تونس	3.3-	9.0-	7.6-	6.6-	52.8	77.6	79.9	79.8
الجمهورية العربية السورية	...	...	...	...	...	...	...	...
الضفة الغربية وغزة	3.9-	7.4-	5.2-	1.0-	26.5	47.1	50.2	49.1
لبنان	8.4-	3.5-	0.6	4.9-	153.0	150.6	349.9	283.2
مصر	7.4-	7.5-	7.0-	5.8-	82.1	86.2	89.9	88.5
المغرب	3.5-	7.1-	6.0-	5.2-	54.7	72.2	69.5	71.5
البلدان النامية المنخفضة الدخل								
جيبوتي	3.7-	2.3-	2.7-	1.4-	34.9	42.2	40.8	40.4
السودان	3.2-	5.9-	0.3-	2.5-	106.3	275.2	187.9	186.2
الصومال	...	0.3	0.9-	0.0	...	...	...	...
اليمن	4.1-	4.5-	0.9-	2.6-	56.7	89.5	74.4	66.0

المصدر: صندوق النقد الدولي.

جدول المرفق 3. مؤشرات اقتصادية مختارة: القطاع الخارجي

	رصيد الحساب الجاري (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)				إجمالي الاحتياطيات الرسمية (عدد أشهر تغطية الواردات في العام القادم)			
	متوسط 2019-2000	2020	2021	2022	متوسط 2019-2000	2020	2021	2022
المنطقة العربية	**7.4**	**3.9-**	**4.2**	**10.8**	**10.3**	**9.9**	**8.5**	**8.8**
البلدان المصّدرة للنفط								
الإمارات العربية المتحدة	9.5	6.0	11.5	11.7	2.9	4.0	4.0	4.1
البحرين	3.7	9.4-	6.6	15.4	2.2	1.0	1.7	1.9
الجزائر	5.3	12.8-	2.8-	9.8	25.4	12.7	11.7	14.5
العراق	0.6-	15.0-	6.9	17.3	8.0	8.8	8.2	10.5
عُمان	3.2	16.2-	5.4-	6.4	5.0	4.8	5.1	4.4
قطر	16.9	2.1-	14.6	26.7	5.0	8.0	6.8	7.7
الكويت	26.7	4.6	27.2	36.0	6.6	12.9	9.7	9.7
ليبيا	11.4	8.5-	5.4-	32.9	...	...	...	...
المملكة العربية السعودية	12.3	3.1-	5.1	13.6	24.7	25.6	21.1	20.0
الأسواق الناشئة والبلدان المتوسطة الدخل								
الأردن	6.4-	5.7-	8.2-	8.8-	6.9	8.7	7.6	7.6
تونس	6.1-	5.9-	6.0-	8.6-	3.5	4.5	3.6	3.2
الجمهورية العربية السورية	...	...	...	...	...	...	...	...
الضفة الغربية وغزة*	16.1-	12.3-	9.8-		1.0	0.8	0.8	0.8
لبنان	20.9-	15.7-	17.3-	28.8-	10.6	12.1	6.8	5.2
مصر	1.0-	2.9-	4.4-	3.5-	5.8	5.5	4.6	4.4
المغرب	3.0-	1.2-	2.3-	3.5-	6.7	7.2	5.8	5.4
البلدان النامية المنخفضة الدخل								
جيبوتي		11.5	2.6	4.8-		1.6	1.3	1.2
السودان	8.9-	16.9-	7.5-	11.2-	2.1	1.9	2.4	5.7
الصومال		4.5-	6.9-	8.2-	...	...	...	...
اليمن	1.1-	17.0-	15.4-	17.8-	6.3	0.8	1.3	1.0

المصدر: صندوق النقد الدولي.

جدول المرفق 4. مؤشرات اقتصادية مختارة: القطاع المالي

		نسب كفاية رأس المال (بالنسبة المئوية للأصول المرجحة بالمخاطر)					
		كانون الأول/ ديسمبر 2021	كانون الأول/ ديسمبر 2022	حزيران/ يونيو 2023	كانون الأول/ ديسمبر 2021	كانون الأول/ ديسمبر 2022	حزيران/ يونيو 2023
المنطقة العربية							
البلدان المصّدرة للنفط							
الإمارات العربية المتحدة		17.1	17.4	...	7.3	6.6	...
البحرين		18.7	19.5	19.3	3.2	3.0	3.1
الجزائر							
العراق		52.1	34.1	...	18.5	18.8	...
عُمان		19.9	18.9	...	4.2	4.4	...
قطر		19.2	19.3	...	2.4	3.6	...
الكويت		19.2	19.2	18.4	1.4	1.4	1.6
ليبيا		...	...	...	...	...	...
المملكة العربية السعودية		19.9	19.9	...	1.9	1.8	...
الأسواق الناشئة والبلدان المتوسطة الدخل							
الأردن		18.0	17.3	...	5.0	4.5	...
تونس		13.4	...	...	...	...	...
الجمهورية العربية السورية		...	...	...	...	...	...
الضفة الغربية وغزة		14.4	14.6	14.6	4.2	4.0	4.1
لبنان		...	...	...	...	...	...
مصر		22.5	19.0	17.5	3.5	3.4	3.3
المغرب		15.8	15.6	...	8.6	8.4	8.6
البلدان النامية المنخفضة الدخل							
جيبوتي		11.3	...	...	6.7	...	...
السودان		7.1	...	...	0.3	...	...
الصومال		16.1	14.7	15.4	0.9	2.1	5.6
اليمن		...	...	...	...	...	...

المصدر: صندوق النقد الدولي.

جدول المرفق 5. التضخم في بلدان مختارة خلال آخر 24 شهراً
(التغيّر بالنسبة المئوية، سنوياً)

التاريخ	الأردن	الضفة الغربية وغزة	لبنان	مصر
تشرين الثاني/نوفمبر 2021	1.61	1.38	201.07	5.60
كانون الأول/ديسمبر 2021	2.40	1.30	224.39	5.90
كانون الثاني/يناير 2022	2.46	2.67	239.69	7.30
شباط/فبراير 2022	1.95	2.97	214.59	8.80
آذار/مارس 2022	2.47	3.62	208.13	10.50
نيسان/أبريل 2022	3.59	3.78	206.24	13.10
أيار/مايو 2022	4.39	3.43	211.43	13.50
حزيران/يونيو 2022	5.17	4.47	210.08	13.20
تموز/يوليو 2022	5.34	3.95	168.45	13.60
آب/أغسطس 2022	5.36	3.15	161.89	14.60
أيلول/سبتمبر 2022	5.39	4.04	162.47	15.00
تشرين الأول/أكتوبر 2022	5.23	4.40	158.46	16.20
تشرين الثاني/نوفمبر 2022	4.99	4.30	142.37	18.70
كانون الأول/ديسمبر 2022	4.36	4.09	121.99	21.30
كانون الثاني/يناير 2023	3.77	3.74	123.53	25.80
شباط/فبراير 2023	4.25	4.04	189.67	31.90
آذار/مارس 2023	3.91	4.33	263.84	32.70
نيسان/أبريل 2023	2.93	3.86	268.78	30.60
أيار/مايو 2023	1.96	3.86	260.21	32.70
حزيران/يونيو 2023	1.17	3.11	253.55	35.70
تموز/يوليو 2023	0.92	3.63	251.53	36.50
آب/أغسطس 2023	0.88	4.90	229.85	37.40
أيلول/سبتمبر 2023	1.19	4.97	208.50	38.00
تشرين الأول/أكتوبر 2023	1.36	7.21	215.43	35.80

المصدر: أجهزة الإحصاء الوطنية.

جدول المرفق 6. مؤشرات مالية مختارة

المؤشر	الوحدة	2019	2020	2021	2022	2023	تقديرات تبدأ بعد
مصر							
الإيرادات الحكومية العامة	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	19.3	18.2	18.6	18.9	18.1	2023
مجموع النفقات الحكومية العامة	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	26.9	25.7	25.5	24.7	22.8	2023
الرصيد الهيكلي الحكومي العام	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	7.3-	6.6-	7.1-	6.0-	4.6-	2023
إجمالي الدين الحكومي العام	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	80.1	86.2	89.9	88.5	92.7	2023
النفقات الحكومية العامة على قطاع التعليم	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	-	-	-	-	-	

النفقات الحكومية العامة على قطاع الصحة	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	1.4	1.4	-	-	-	
النفقات العسكرية	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	1.2	1.1	1.1	1.1	-	
الأردن							
الإيرادات الحكومية العامة	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	24.3	22.7	25.4	26.6	26.9	2021
مجموع النفقات الحكومية العامة	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	30.0	31.3	33.1	33.8	33.9	2021
الرصيد الهيكلي الحكومي العام	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	3.6-	6.4-	5.0-	5.0-	4.4-	2021
إجمالي الدين الحكومي العام	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	78.0	88.2	92.1	94.1	93.8	2021
النفقات الحكومية العامة على قطاع التعليم	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	3.0	-	3.2	3.2	-	
النفقات الحكومية العامة على قطاع الصحة	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	3.9	3.7	-	-	-	
النفقات العسكرية	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	4.6	4.7	4.8	4.8	-	
لبنان							
الإيرادات الحكومية العامة	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	20.8	16.0	9.8	6.3	-	2021
مجموع النفقات الحكومية العامة	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	31.2	19.6	9.1	11.3	-	2021
الرصيد الهيكلي الحكومي العام	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	17.6-	5.4-	0.4	5.7-	-	2021
إجمالي الدين الحكومي العام	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	172.3	150.6	349.9	283.2	-	2021
النفقات الحكومية العامة على قطاع التعليم	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	2.6	1.7	-	-	-	
النفقات الحكومية العامة على قطاع الصحة	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	3.5	2.6	-	-	-	
النفقات العسكرية	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	4.2	3.0	3.4		-	
الضفة الغربية وغزة							
الإيرادات الحكومية العامة	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	23.1	25.3	25.2	28.2	28.1	2022
مجموع النفقات الحكومية العامة	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	27.6	32.6	30.4	29.1	29.4	2022
الرصيد الهيكلي الحكومي العام	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	-	-	-	-	-	
إجمالي الدين الحكومي العام	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	34.5	47.1	50.2	49.1	47.4	2022
النفقات الحكومية العامة على قطاع التعليم	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	-	-	5.4	-	-	
النفقات الحكومية العامة على قطاع الصحة	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	-	-	-	-	-	
النفقات العسكرية	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	-	-	-	-	-	

المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، تشرين الأول/أكتوبر 2023؛ البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية؛ معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام؛ منظمة الصحة العالمية، قاعدة بيانات الإنفاق الصحي العالمي؛ معهد اليونسكو للإحصاء.

الحواشي

1 لا يتضمن موجز السياسات هذا تحديثاً للتداعيات المحتملة على غزة، وسيعاد تقييم الوضع في وقت لاحق.

2 UN News, 'This must stop,' UN chief says as deaths, displacement ripple across Gaza, 19 November 2023.

3 منذ 14 كانون الأول/ديسمبر، لم تحدّث وزارة الصحة في غزة البيانات عن الضحايا. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل: تقرير موجز بالمستجدّات رقم 71، 16 كانون الأول/ديسمبر 2023.

4 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل: تقرير موجز بالمستجدّات رقم 70، 15 كانون الأول/ديسمبر 2023.

5 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل: تقرير موجز بالمستجدات رقم 71، 16 كانون الأول/ديسمبر 2023.

6 المرجع نفسه.

7 المرجع نفسه.

8 المرجع نفسه.

9 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل: تقرير موجز بالمستجدّات رقم 70، 15 كانون الأول/ديسمبر 2023.

10 World Health Organization (WHO), oPt Emergency Situation Update, 7 December 2023.

11 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل: تقرير موجز بالمستجدات رقم 71، 16 كانون الأول/ديسمبر 2023؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل: تقرير موجز بالمستجدات رقم 70، 15 كانون الأول/ديسمبر 2023.

12 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل: تقرير موجز بالمستجدات رقم 47، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

13 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل: تقرير موجز بالمستجدات رقم 50، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

14 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل: تقرير موجز بالمستجدات رقم 70، 15 كانون الأول/ديسمبر 2023.

15 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل: تقرير موجز بالمستجدات رقم 60، 15 كانون الأول/ديسمبر 2023.

16 United Nations, Women bearing the brunt of Israel-Gaza conflict: UN expert, 20 November 2023.

17 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل: تقرير موجز بالمستجدات رقم 60، 15 كانون الأول/ديسمبر 2023.

18 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل: تقرير موجز بالمستجدات رقم 71، 16 كانون الأول/ديسمبر 2023.

19 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة، ملاحظات الأمين العام أمام جلسة مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

20 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل: تقرير موجز بالمستجدات رقم 71، 16 كانون الأول/ديسمبر 2023.

21 المرجع نفسه.

22 الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حرب غزّة: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة على دولة فلسطين، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

23 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، خسائر القطاع الخاص في فلسطين بسبب عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

24 الجمهورية اللبنانية، وزارة الصحة العامة، التقرير التراكمي للطوارئ الصحية، 19 كانون الأول/ديسمبر 2023.

25 تشمل الأرقام مدنيين ومقاتلين.

26 International Organization for Migration, Lebanon: displacement tracking matrix: mobility snapshot - round 15, 14 December 2023.

27 OCHA, Lebanon: flash update #4 - Escalation of hostilities in south Lebanon, 9 December 2023.

28 OCHA, Lebanon: flash update #1 - Escalation of hostilities in South Lebanon, 18 November 2023.

29 وفق برنامج الأراضي والموارد الطبيعية في جامعة البلمند، تعرض حوالي 560 هكتاراً من الغابات والأراضي الزراعية للدمار أو الأضرار بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

30 World Bank, Lebanon Economic Monitor, Spring 2023: The Normalization of Crisis is No Road for Stabilization, 2023.

31 المرجع نفسه.

32 منظمة العمل الدولية، لبنان ومنظمة العمل الدولية يصدران بيانات محدثة حول سوق العمل الوطني، 12 أيار/مايو 2023.

33 UN-Women, Impact of Lebanon's financial crisis on women's economic participation, June 2023.

34 World Bank, Lebanon, October 2023.

35 UN-Women, Impact of Lebanon's financial crisis on women's economic participation, June 2023.

36 World Bank, Lebanon, October 2023.

37 WFP, Lebanon Situation Report, October 2023.

38 OCHA, Lebanon: flash update #1 – Escalation of hostilities in South Lebanon, 18 November 2023.

39 Times of Israel, Israel signs $15 billion gas deal with Jordan, 3 September 2014.

40 Al Jazeera, Israel advances water-for-energy deal with Jordan, 26 September 2023.

41 Times of Israel, Amman says it is pulling out of Jordan-UAE-Israel energy and water deal, 16 November 2023.

42 العربي، الأردن يبحث البدائل في حال وقف استيراد الغاز الإسرائيلي، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

43 Roya news, Israeli Occupation embassy staff evacuated from Jordan, 8 October 2023.

44 Al Jazeera, Jordan recalls ambassador to Israel to protest Gaza 'catastrophe', 1 November 2023.

45 العربي، حملات المقاطعة المرتبطة بالحرب على غزة تضر بعلامات تجارية غربية في دول عربية، 22 تشرين الثاني/نوفمبر.

46 Jordan UN, Jordan – Report Results Annual :Country UN 2022, 2022.

47 الأردن، دائرة الإحصاءات العامة.

48 IMF, Database Outlook Economic World (2023 November 27 accessed).

49 Jordan UN, Jordan – Report Results Annual :Country UN 2022, 2022.

50 World Bank, Jordan, October 2023.

51 الإسكوا، أثر COVID-19 على الفقر المتري النقدي في الدول العربية، 2020.

52 Hiba A. Bawadi and others, Prevalence of food insecurity among women in northern Jordan, 2012.

53 UNRWA, Strategic Plan 2023-2028, 2023.

54 UNHCR, Operational Data Portal (accessed on 8 December 2023).

55 Reuters, Israel will expand gas exports to Egypt, says energy ministry, 23 August 2023.

56 Reuters, Israeli gas exports to Egypt resume but in small quantities, 2 November 2023.

57 محافظ شمال سيناء يترأس اللجنة العليا لإدارة الأزمات بالمحافظة.

58 OECD, Economic Outlook Note – Egypt, June 2023.

59 Focus Economic, Egypt Inflation October 2023, 12 November 2023.

60 Reuters, Egypt's inflation quickens to record 38% in September, 10 October 2023.

61 Doaa A. Moneim, US dollar rate hits all-time high in parallel market in Egypt exceeding EGP 50/1 USD, 16 November 2023; Mirette Magdy, Egypt pound pares black market losses as credit card rules ease, 26 October 2023.

62 OECD, Economic Outlook Note – Egypt, June 2023.

63 UNHCR, Egypt, New Population Movement from Sudan, as of 15 December 2023.

64 Al Jazeera, IMF could augment Egypt's loan programme over effects of Gaza war, 8 October 2023.

65 World Bank, Egypt – Systematic Country Diagnostic Update: Unlocking Egypt's Potential for Poverty Reduction and Inclusive Growth, 2021.

66 ESCWA, Impact of COVID-19 on money metric poverty in Arab countries, 2020.

67 World Bank, Arab Republic of Egypt, October 2023.

68 Shireen Alazzawi, Do endowments matter? Exploring the gender dimensions of poverty in Egypt, 2018.

69 Reuters, Syria says Israel strike puts Damascus airport out of service, 26 November 2023.

70 World Bank, Syria Economic Monitor, Winter 2022/2023.

71 المرجع نفسه.

72 OCHA, Humanitarian Update: Issue #12 - May 2023, 9 July 2023.

73 بالاستناد إلى بيانات من منصة الفقر وعدم المساواة (في 1 كانون الأول/ديسمبر 2023).

74 OCHA, Syrian Arab Republic: 2023 Humanitarian Needs Overview (December 2022), 2022.

75 S&P Global Rating, MENA tourism likely to take a hit from Israel-Hamas war, 6 November 2023.

76 Oxford Economics, Middle East escalation would pose mild recession risk, 2 November 2023.

77 World Bank, Commodity Markets Outlook, Under the Shadow of Geopolitical Risks, 30 October 2023.

78 الإسكوا، تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية، 2020؛ UNDP, Assessing the impact of war in Yemen, 2019.

79 IMF, The cost of conflict: Middle East strife is exacting a heavy toll on regional economies, 2017.

80 Yumeng Sun, The impacts of wars on oil prices, 2022.

81 GIS, Israel's gas exports in times of war, 23 November 2023.

82 Reuters, Israeli gas exports to Egypt resume but in small quantities, 2 November 2023.

83 S&P Global, War risk premiums back in oil and shipping as Houthis seize vessel in Red Sea, 23 November 2023.

84 IMF, The economic impact of conflicts and the refugee crisis in the Middle East and North Africa, 2016.

85 Sangyup Choi others, Oil prices and inflation dynamics: evidence from advanced and developing economies, 2018.

86 State Information Service, CAPMAS: Annual inflation declines to 36.4% in November-SIS, 19 December 2023.

87 IMF, The cost of conflict: Middle East strife is exacting a heavy toll on regional economies, 2017.

88 Isabel Ortiz and Matthew Cummins, Austerity measures in developing countries: public expenditure trends and the risks to children and women, 2013.

89 Ahram, US dollar dips in parallel market against EGP, 30 November 2023.

90 في عام 2018، كانت نسبة العاملات في قطاع السياحة 11.2 في المائة في لبنان، و4.8 في المائة في مصر، و3.8 في المائة في الجمهورية العربية السورية، و2.9 في المائة في الأردن. وفي عام 2020 بلغت نسبة الأعمال التجارية المسجلة المملوكة لنساء في قطاع السياحة في الجمهورية العربية السورية 10 في المائة. تشارك النساء في ريادة الأعمال غير النظامية في مجال السياحة، ولكن لا بيانات متاحة (المصدر: World Tourism Organization, Regional Report on Women in Tourism in the Middle East, 2020).

91 Asharq Al-Awsat, Middle East Airlines moves most of its planes from Lebanon, 21 October 2023.

92 Gulf News, How Gaza war fallout impacted regional tourism, 24 November 2023.

93 Jordan News, Jordan tourist numbers slow amid the siege of Gaza, 22 November 2023.

94 Jordan Times, Local tourism agencies struggle amid Gaza war, witnessing significant drop in bookings, 13 November 2023.

95 Enterprise, Egypt's tourist arrivals up 8% in October despite Gaza war, 27 November 2023.

96 Enterprise, Egypt's tourism is dealt a blow with reservations plummeting by 50 per cent due to the regional crisis, 29 October 2023.

97 WTTC, Egypt factsheet, 2023; WTTC, Jordan factsheet, 2023.

98 وزارة الزراعة في لبنان، الإحصاء الزراعي الشامل لعام 2010.

99 وزارة الزراعة، في حديث لصحيفة «الراي» الكويتية: وزير الزراعة يتحدث عن الحرائق وخطة الطوارئ... لهذا تحرق إسرائيل الأخضر واليابس جنوب لبنان، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

100 New Arab, Lebanese farmers' crops ruined by white phosphorus, unexploded bombs, 27 November 2023.

101 World Bank, Trading together: reviving Middle East and North Africa regional integration in the post-COVID era, 2020.

102 Jade Man-yin Lee and Eugene Wong, Suez Canal blockage: an analysis of legal impact, risks and liabilities to the global supply chain, 2021.

103 Reuters, Maersk to pause all container ship traffic through the Red Sea, 15 December 2023.

104 S&P Global, War risk premiums back in oil and shipping as Houthis seize vessel in Red Sea, 23 November 2023.

105 العربي الجديد، إجراءات أردنية لاستيعاب الآثار الاقتصادية للعدوان، 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

106 العربي الجديد، العدوان على غزة يهدد التجارة بين العراق والأردن: اعتصام الفصائل المسلحة، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

107 Institute for National Security Studies, Rising economic relations between Israel and Egypt, June 2022.

108 S&P Global, Lebanon banking crisis, 27 February 2020.

109 Central Bank of Jordan, Annual Report 2022, 2023.

110 أرقام البطالة هي متوسطات مرجحة لتقديرات منظمة العمل الدولية لعام 2023، باستخدام عدد السكان كعامل للترجيح في 20 دولة عربية وفقاً لتصنيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

111 R. Assaad and C. Salemi, The structure of employment and job creation in Jordan: 2010–2016, in The Jordanian Labor Market: Between Fragility and Resilience, Oxford University Press, Oxford, 2019.

112 Nelly El-Mallakh and Jackline Wahba, Syrian refugees and the migration dynamics of Jordanians: moving in or moving out?, 2018; and Belal Fallah and others, The impact of refugees on employment and wages in Jordan, 2019.

113 R. Assaad and C. Salemi, The structure of employment and job creation in Jordan: 2010–2016, in The Jordanian Labor Market: Between Fragility and Resilience, Oxford University Press, Oxford, 2019.

114 IMF, The economic impact of conflicts and the refugee crisis in the Middle East and North Africa, 2016.

115 The New Arab, Lebanon's tourism industry's recovery hampered by Israel's war on Gaza, 10 November 2023.

116 World Bank, The Fallout of War: The Regional Consequences of the Conflict in Syria, 2020.

117 IMF, The economic impact of conflicts and the refugee crisis in the Middle East and North Africa, 2016.

118 World Bank, Lebanon: promoting poverty reduction and shared prosperity: a systematic country diagnostic, 2015.

119 World Bank, The fallout of war: the regional consequences of the conflict in Syria, 2020.

120 IMF, The economic impact of conflicts and the refugee crisis in the Middle East and North Africa, 2016.

121 تتوفر مذكرة منهجية بناءً على الطلب.

122 Global Rating, MENA Tourism likely to Take a hit from Israel-Hamas War, 6 November 2023. يمكن الاطلاع على التحليل في القسم السابق.

123 التقديرات على أساس نموذج التوازن العام القابل للحساب، الذي وضعته الإسكوا، دلت على خسائر أقل في الناتج مقارنة بعمليات محاكاة أخرى، وذلك بسبب اختلاف مواصفاته، ومحصلاته، ونتائجه حسب السنوات.

124 Hannes Mueller and Chanon Techasunthornwat, Conflict and poverty, 2020.

125 حيث ترتكز التقديرات على تحليل توازن جزئي لا متغيّر، قد تأتي الحصيلة أقل من الواقع.

126 من ناحية أخرى، باستخدام متوسط مرونة نمو الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (-2.49) وفقا لتقديرات(2022) Ravallion، فإن العدد الإجمالي المقدر للفقراء الجدد في البلدان المجاورة يعطي اتجاهات غير حاسمة للتغيرات عبر البلدان التي تم تحليلها، Martin Ravallion (2022)، مرونة النمو في الحد من الفقر و لتقديرات المرونة https://www.nber.org/papers/w30401.

127 Mark McGillivray and Farhad Noorbakhsh, Aid, conflict and human development, 2004.

128 Fatmata Lovetta Sesay, Conflict in neighbouring (developing) countries: direct and indirect effects on economic growth, 2004.

129 IMF, The cost of conflict: Middle East strife is exacting a heavy toll on regional economies, 2017.

130 Fatmata Lovetta Sesay, Conflict in neighbouring (developing) countries: direct and indirect effects on economic growth, 2004.

131 Gaurang Rami, 2021, India's Human Development Index, 2021.

132 Fairuz Khan and Antika Noor, Prediction and classification of Human Development Index using machine learning techniques, 2021.

133 لمزيد من التفاصيل حول النماذج: https://people.duke.edu/~rnau/411arim.htm.

134 استخدمت البيانات من عام 2000 إلى عام 2019 لأعداد دليل التنمية البشرية ومؤشراته باستخدام نماذج المتوسط المتحرك المتكامل للانحدار الذاتي. وقد استثنيت بيانات عامي 2020 و2021 لتجنب أي انحراف يحتمل أن ينجم عن انخفاض أرقام مؤشرات دليل التنمية البشرية خلال هذين العامين، تأثراً بالجائحة.

135 لمزيد من التفاصيل حول المنهجية: https://hdr.undp.org/sites/default/files/2021-22_HDR/hdr2021-22_technical_notes.pdf.

136 تجدر الملاحظة أن أرقام دليل التنمية البشرية تتحسّن ببطء على مر السنين. ولذلك، فمجرد انخفاض طفيف في دليل التنمية البشرية يمكن أن يعود بالبلد سنوات إلى الوراء.

الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي للمؤلفين ولا تعبّر بالضرورة عن آراء تؤيدها الأمم المتحدة، بما في ذلك الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو الدول الأعضاء.

2302053A